

مِنْ دُرَرِ الْأَشَاعِرَةِ (٤)

شرح مَقَاصِدِ الْمُقَاصِدِ

تأليف
شيخ الإسلام

فريد غصنه، وسيرة زمانه، الإمام العلامة الحافظ المحدث المحقق
أبي عبد الله شمس الدين محمد بن محمد الدلجي العثماني
(٨٦٠ - ٩٤٧ هـ)

أفصح فيه كتاب « المقاصد » للمحقق النفاذاني، ثم شرح مختصره

شرف بخدمة
أحمد بن شهاب الشهور
الجزء الأول



خطبة الكتاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تبارك الذي بيده الملكُ ومنه ابتداءُهُ ، وله تدبيرُهُ وإليه انتهاءُهُ ، أنقنَ
نظامَ العالمِ بسابغِ قدرتهِ ، وأحكمَ أحوالهَ وفقَ إرادتهِ ببالغِ حكمتهِ ، ثمَّ
أمرَ نوعَ الإنسانِ بعدَ تأهيله بتدبُّرِ أطواره والتفكُّرِ في أحواله ؛ ليورده
مشارعَ العلمِ بوجودِ صانعٍ قديمٍ قادرٍ حكيمٍ ، واحدٍ لا شريكَ لَهُ ، أحدٍ
فردٍ لا شفعَ لَهُ ، عليمٍ أحاطَ علمُهُ بجميعِ المعلوماتِ ، قديرٍ مريدٍ عمَّتْ
قدرتُهُ كلَّ ممكنٍ ، وإرادتُهُ جميعَ الكائناتِ ، تفرَّدَ بالبقاءِ والقدمِ ، وأذاقَ
ما سِواهَ مرارةَ العدمِ .

يفعلُ ما يشاءُ بحكمتهِ ، ويحكمُ ما يريدُ بعزتهِ ، لا يجبُ عليه شيءٌ
ولا عنه ، ولا يُدرِكُ لذاتهِ كُنْهُ .

ثمَّ أرسلَ رسلاً مبشرينَ ومنذرينَ ، بمعجزاتٍ باهرةٍ ، وآياتٍ ظاهرةٍ ،
وختَمَهُم بِسَيِّدٍ وَلَدِ آدَمَ ، حبيبِ اللهِ أَبِي القاسمِ ، وأنزَلَ عليه قرآناً عربياً
كريمًا ، وفرقانا مُبينًا قديمًا ، فأقامَ به الحُجَّةَ ، وأوضحَ المَحجَّةَ ، ثمَّ قامَ
مِنْ بعده الأئمةُ الأطهارُ ، مِنَ الأخْتانِ والأصهارِ ، صَلَّى اللهُ وسلَّمَ عليه
وعلى آلِهِ وأصحابِهِ نجومِ الهدى ، ما غابَ نجمٌ وهوى .

هذا وإنَّ عِلْمَ الكلامِ مِنْ أشرفِ العلومِ شأنًا ، وأقواها حُجَّةً وبيانًا ؛
لكونِ معلومِهِ أشرفَ المعلوماتِ ، وأدلَّتِهِ وغايَتِهِ أوثقَ الأدلَّةِ وأجلَّ

الغايات ، وأساس عقائد الإسلام ومقاس الشرائع والأحكام ، وبه الفوز بالسعادة الكبرى في الدنيا والأخرى .

وإن كتابنا « **مقاصد المقاصد** » قد تكفل بما يُحررُ مطالبه ويُقرِّرُ مذاهبه ، ويُلخصُ قوانينه ويُخلصُ براهينه ، ويحلُّ مشكلاته ويوضحُ مُعضلاته ، مع إقامة حُججٍ ترفلُّ في حُللِ الإفصاح ، وإزاحة شُبهِ تعرُّ في أذيالِ الافتضاح ، مُنبِّهاً على شرائفِ نكتٍ هي ينبعُ التحقيق ، ولطائفِ غررٍ تهدي إلى مظانِّ التدقيق ، وفرائدِ دُررٍ نظمتها أيدي الأفكار ، وغرائبِ فقرٍ سمحت بها أذهانُ الأنظار ، فأشرقَتْ طوالعُ أنواره ، ولمعتْ مطالعُ أسرارِهِ .

والله أسألُ أن يجعلَ أفئدةً من الأذهانِ تهوي إليه ، وتعوّلُ في نيلِ مرامِها عليه ، إنه جوادٌ بكلِّ مسؤولٍ ، ومُعطي كلِّ مأمولٍ .



مقدمة

وجود الكيفيات النفسية بأعيانها في النفس . . اتصاف بها ،
وبصورها . . تصوّر لها ؛ كالكرم يتّصف به الكريم وإن لم يتصوّرهُ .
فقوة الناطقة التي بها تتأثّر وتستفيض ممّا فوقها من المبدأ الفياض . .
تُسمّى عقلاً نظريّاً هيولانيّاً ؛ تشبيهاً لها بالهيولى الأولى ، ثمّ بالملكة ، ثمّ
مُستفاداً ، ثمّ بالفعل .

غايتها : العلمُ بالأشياء كما هي . وتُسمّى حكمةً نظريّةً .

والتي بها تُؤثّر وتُتصرّف فيما تحتها من الأبدان . . تُسمّى عقلاً عمليّاً ؛
تهذيباً لظاهرها بالسرائع والنواميس ، ثمّ لباطنها عن رديء الملكات
وما يشغله عن عالم الغيب ، ثمّ ما تتحلّى به بعد اتصالها بعالمه من
الصّور القدسيّة ، ثمّ ما يتجلّى لها من جلال الله وجماله وقصر النّظر على
كمالهِ .

غايتها : القيامُ بالأُمور على ما ينبغي ممّا به نظامُ المعاش ونجاةُ
المعاد . وتُسمّى حكمةً عمليّةً ، وبغايتها كمالها بترقيها في مراتبهما .

ومن ثمّ كانت الحكمةُ خروجاً من القوّة إلى الفعل . . علماً وعملاً ممّا
به علمُ المبدأ والمعاد :

بطريقِ أهلِ النّظر ؛ فإنّ التزموا شريعةً . . فالتكلّمون ، وإلا . .
فالمشاؤون .

أَوْ الْمَجَاهِدَةِ ؛ فَإِنْ وافقوا فِي رِياضَتِهِمْ أَحكامَها . فالصوفيَّةُ ،
وإلَّا . . فالإشراقيُّونَ .

وَمِنْ ثَمَّ فشا الضَّلَالُ ، وَنَمَّا الخِلافُ فِي الكَمالِ ، فوَجَبَ اتِّباعُ المؤيَّدِ
مِنْ رَبِّهِ ؛ إِذِ الحِكْمَةُ الحَقِيقِيَّةُ شَريعَتُهُ ؛ بِمعْنى : عِلْمِها بِما لَها وَعَليها
وَعَمَلِها بِهِ .

وَمِنْ ثَمَّ كانَ الفَقْهُ : اسْمًا لِلْعِلْمِ وَالْعَمَلِ مِمَّا بِهِ مَعْرِفَةُ اللَّهِ بِما لَهُ مِنْ
صِفاتٍ وَأَفْعالٍ ، وما تَفَرَّعَ عَلَيْهِ كالنَبْوَةِ ، وما تَوَقَّفَ عَلَيْها ، وما بِهِ ثُبَّتْ
ذلِكَ مِمَّا اخْتَصَّ بِالْجَوْهَرِ وَالْعَرَضِ ، أَوْ عَمَّ أَكْثَرَ المَوْجُودِ .
فَهذِهِ خَمْسَةُ مَقاصِدَ تُصَدَّرُ بِسِوابِقَ ، فَرَتَّبْنَاهُ سِتَّةَ مَقاصِدَ .



المفصل الأول مفصل المباحث

الفصل الأول: في المقدمات

الكلام فرض كفاية ؛ إذ به يُقتدر على إثبات العقائد بإيراد الحجة ودفع الشبهة .

قال إمام الحرمين : لو بقي الناس على صفاء العقيدة كالسلف . لما أوجبناه ، وربما نهينا عنه ، فأما إذ نَمَّا الباطل باتباع الهوى بغيا على أئمة الهدى . فلا بُدَّ مِنْ إعداد ما يزيله ويدعو إلى الحق ، فصار فرض كفاية .

وفيه أدرج كثير من الإلهي مما لا يُخل بعقائدنا ؛ إفادة لما يُعين على رد من نكب عن الحق ؛ كالفلasفة ومن عشا ضوء نارهم .

وهو : علم بعقائد دينية من أدلة يقينية .

وموضوعه : المعلوم من حيث يتعلق به إثباتها .

ومسائله : قضايا نظرية شرعية اعتقادية .

وغايته : إتقان الإيمان بالإيقان .

ومنفعته : الفوز بنظام المعاش ونجاة المعاد ؛ فهو أشرف العلوم ورأسها ، فليس فوقه علم تبين فيه مبادئه ، فهي بيئة بنفسها أو مبيئة فيه .

[الفضل الثاني : في العلم]

والعلم تصوُّره ضروريٌّ أو نظريٌّ ، فلا يُحدُّ ؛ لوضوحه أو لخبائه ،
ومن ثمَّ كان أكثرُ حدوده مدخولةً .

ولا نزاع في اشتراك لفظه :

فقد يقال لإدراك العقل ؛ فيحدُّ بحصول صورة الشيء فيه .

وللتصديق اليقيني ؛ فيحدُّ بالحكم الجازم المطابق لموجب .

ولما يعمُّه والتَّصوُّر ؛ فيحدُّ بصفة ينجلي بها المذكور لمن قامت به ،
أو بصفة تُوجب تمييزاً بين المعاني لا يحتمل نقيضاً ؛ بأن لا يُجوزهُ المميِّزُ
حقيقةً أو حكماً .

فلا تردُّ العاديَّة ؛ إذ احتمالها له لكون متعلِّقها ممكناً .

ثمَّ إنَّ كان حكماً . فتصديق ، وإلا . فتصوُّر ، متغايران ذاتاً
لا إضافةً ، وكلُّ منهما إمَّا نظريٌّ أو ضروريٌّ ؛ منه :

بديهيات : يحكمُّ بها العقل بمجرد تصوُّر طرفيها .

ومُشاهدات : يحكمُّ بها بحسَّ ظاهرٍ أو باطنٍ .

وفطريات : يحكمُّ بها بأمرٍ لا يعزُّب عنه .

ومُجرَّبات : يحكمُّ بها بتكرُّر المشاهدة .

ومتواترات : يحكمُّ بها بمُجرَّد خبرٍ جمعٍ يمتنعُ توافُقهم على
الكذب .

وحُدسيَّات : يحكمُّ بها بحُدسِ النَّفس ، وقد تُحصَرُ في الأوَّلِيَّات .

الفصل الثالث في النظر

النَّظَرُ : حقيقته حركتا النفس طلبًا وتعيينًا ثم ترتبًا يؤدي إلى مجهول . وكثيرًا ما يكتفى ببعض أجزائه أو لوازمه .

ثم إن لم يصح مادةً وصورةً . ففاسدٌ ، وإلا . فصحيح .

وكونه مفيدًا للعلم . . ضروري ولو في الإلهيات ، ولو بلا معلّم ، عادة أو وجوبًا بخلق الله تعالى .

ومُنْكَرُهُ مُعَانِدٌ ؛ كَمُنْكَرِ الْحَيَّاتِ أَوِ الْبَدِيهَاتِ أَوْ كِلَيْهِمَا .

وفاسدُهُ لَا يَسْتَلْزِمُ جَهْلًا مُطْلَقًا ، وَقَدْ يُمَيِّدُهُ .

وَشَرْطُ لِهَمَا : عَدَمُ الْجَزْمِ بِالْمَطْلُوبِ أَوْ بِنَقِيضِهِ ، وَرُبَّمَا تَكَرَّرَ .

وَلصَحِيحِهِ : كَوْنُهُ فِي الدَّلِيلِ ، وَمِنْ جِهَةِ دَلَالَتِهِ ؛ وَهِيَ مَا بِهِ يَلْزِمُهُ مَدْلُولُهُ .

لَا مَعْلَمٌ فِي مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِنْ زُعِمَ ، وَهُوَ فِيهَا وَاجِبٌ شَرْعًا كَهَيِّ ؛ لَكُونِهِ مَقْدُورًا تَوَقُّفٌ عَلَيْهِ .

وَالْمَعْتَزَلَةُ . . عَقْلًا ؛ لِدَفْعِهَا الضَّرَرَ ، وَلَوْ لَمْ يَجِبْ إِلَّا شَرْعًا . لَمْ يَكُنْ لِنَبِيِّ الْإِزَامِ بِالنَّظَرِ فِي مَعْجَزَتِهِ قَبْلَ ثَبُوتِهِ .

قُلْنَا : مَشْتَرَكُ الْإِزَامِ وَوُجُوبُ النَّظَرِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ ؛ بَلِ الْعِلْمُ بِوُجُوبِهِ .

وَهِيَ أَوَّلُ وَاجِبٍ قَصِدَ لَا عَدْمُهَا وَلَا الشُّكُّ ، وَالنَّظَرُ أَوِ الْقَصْدُ إِلَيْهِ . ذَرِيعَةٌ إِلَيْهَا ؛ فَيَجِبُ لَهُ .

ثُمَّ الموصِلُ إلى تصوُّريَّ . . يُسمَّى مُعرِّفاً ، حدّاً ورسمًا ، تامًّا وناقصًا .

وإلى تصديقيَّ . . دليلًا وحجّةً ؛ قياسًا ، إمّا استثنائيّ مُتَّصِلًا ومُنْفَصِلًا ، أو اقترانيّ حَمَلِيًّا وشرطيًّا ، وإمّا استقراءً تامًّا وناقصًا ، وإمّا تمثيلٌ قطعياً وظنّيًّا .

والدليلُ قد يقالُ : لِمَا يُتوصَّلُ فيه إلى حُكْمٍ ، وقد يُخصَّرُ بالجازم فيقابلةُ الأَمارةُ .

ثُمَّ إنْ توقَّفَ على نقلٍ . . فنقلِيّ ، وقد يفيدُ اليقينَ بقرينةٍ ، ولا يثبتُ ما استوى طرفاهُ إلا بنقلٍ ، ولا ما يتوقَّفُ عليه النَّقلُ إلا بالعقلِ .



المفصل الثاني مفصل الأثر العامة

الفصل الأول: في الوجود والعدم

كالوجود ، وتصوُّره بديهِيٌّ ، ومفهومه واحدٌ مشتركٌ ؛ للجزم به مع التَّردُّدِ في الخصوصِيَّةِ ، وصحَّةِ تقسيمه إلى واجبٍ وممكنٍ ، وتمامِ الحصرِ في الوجودِ والمعدومِ ، والقطعِ باتِّحادِ مفهومِ العدمِ ولو بمعنى رفعِ الحقيقةِ ؛ إذ لا تغايرَ إلا إضافةً .

وزائدٌ على الماهيةِ ذهناً ؛ لصحَّةِ سلبه عنها ، وإفادَةِ حملِه عليها ، واكتسابِ ثبوتهِ لها .

ومنعها الحكماءُ في الواجبِ .

فحقيقتهُ : وجودٌ خاصٌّ قائمٌ بنفسه مُقيمٌ لغيره ، مخالفٌ لحقيقةِ وجودِ الممكنِ وإن اشتركا في عارضِ الكونِ ؛ كالنُّورِ على الأنوارِ .
والشَّيْخُ : في الكلِّ . والخُلْفُ لفظيٌّ .

وهو عينيٌّ وذهنيٌّ حقيقةً ، ولفظيٌّ وخطيٌّ مجازاً ، ولكلُّ دلالةٍ على سابقه .

ويشهدُ بالذهنيِّ : حُكْمُنَا على ما لا تحقُّقَ له في الخارجِ ، ووجودنا موجبةٌ لا تحقُّقَ لموضوعها فيه ، ومفهوماً كلياً .

فتصورُهُ إن كان حصولُهُ في الذَّهنِ . . فذاك ، وإلَّا . . فيقتضي إضافة
بينهما ، ولا إضافة إلى نفي صَرَفٍ .

وإذ ليس التَّحَقُّقُ في الخارجِ . . ففي الذَّهنِ ، وهو وجودٌ غيرُ
متأصلٍ ، فلا يقتضي اتِّصافًا ؛ كالكریم يتصورُ البُخلَ ولا يتَّصفُ به ، فلا
يُوجبُ اتِّصافَ الذَّهنِ بعَرَضٍ ولا بممتنعٍ ، ولا وجودَهُ في الخارجِ بوجودِ
الذَّهنِ فيه .

وهو يُساقُ الشَّيْئَةَ ، فلا توجدُ بدونه ، فلا ثبوتٌ لمعدومٍ ممكنٍ .
والتَّميُّزُ لا يقتضي الثُّبوتَ عينًا ، وإلَّا لزمَ المُحالُ . والإمكانُ اعتباريٌّ
يعرضُ للمنفي .

ويرادفُ الثُّبوتَ ، والعدمُ النفيَ ، فما يمكنُ أن يُعْلَمَ إن تحقَّقَ عينًا أو
ذهنًا . . فموجودٌ ، وإلَّا . . فمعدومٌ عينيٌّ أو ذهنيٌّ بانتفاء الكونِ ، فلا
واسطة .

ووجودُ الوجودِ عينُهُ ، ونقيضُهُ العدمُ .
والكلِّيُّ كاللونيَّةِ . . ثابتٌ في الذَّهنِ .
والأعدامُ متميزةٌ .

وقد يؤخَذُ مطلقًا ؛ فيقابلهُ وجودٌ مثلهُ ، وربما اجتمعَا لا باعتبارِ
التَّقابُلِ ، ويُعقلانِ معًا .

ومقيَّدًا ؛ فيقابلهُ وجودٌ مثلهُ يفتقرُ كمقابلهِ إلى موضوعٍ يؤخَذُ شخصيًا
ونوعيًا وجنسيًا ، وقد يعرضُ لنفسه ، فالعارضُ نوعٌ له ومقابلٌ له
باعتبارين .

وقسمتهما إلى الغنى والاحتياج حقيقتي ، وقد يقع كلٌّ محمولاً
ورابطة ، ولا بُدَّ لحمل الإيجاب من اتحاد طرفيه هويّة ، وتغايرهما
مفهوماً .

ومعنى الاتحاد : أن ذات الموضوع مفهوم المحمول . وصدقته :
بمطابقته لما في نفس الأمر . ومعناه : ما يفهم من : هذا كذا في نفسه ؛
أي : مع قطع النظر عن حكم الحاكم .

الفصل الثاني : في الماهية

الماهية : هي ما به يُجاب عن السؤال بما هو . وتغاير عوارضها ،
وقد تتقابل بتقابلها . وتؤخذ بشرط لا ولا توجد ، وبشرط شيء وتوجد ،
وبلا شرط - وهي أعم - وتوجد ؛ لكونها نفس المخلوطة لا جزءاً منها ؛
لعدم تمايزهما ، بل ذهناً .

ثم إن اعتبرت معروضة للكلية . فكلّي طبيعي يوجد خارجاً ،
والأ . فلا .

وهي بسيطة ومركبة ، وجودهما ضروري ، ووصفاهما اعتباريان ،
متنافيان ، وقد يتضايقان ، وقد يقوم كلٌّ بنفسه ، وقد لا .

ولا بُدَّ من تقدّم الجزء ذهناً وخارجاً ، وجوداً وعدمًا ، وهو علة لغنائه
عن أخرى ، ثم إن اعتبرت في الذهني . فبين ، أو الخارجي . فغني .

وحاجة بعض أجزاء الحقيقي إلى بعض . ضروريّة ، لا الاعتباري .

ثم إن تفرقت كلياً . فمتباينة متماثلة ، أو متخالفة محسوسة
ومعقولة ، ومنهما : حقيقتي وإضافيّة وممتزجة .

وإن تصادقت كلياً . فمتداخلة متساوية ، ونقائضها كذلك ، أو أعم وأخص مطلقاً ، ونقيضاهما بالعكس ، وإلا فمن وجه . وبين نقيضيهما تباين جزئي .

ومن نفى مجعوليّة الماهيّة . أراد أنها من لوازم الوجود دونها ، وإلا فحاجة الممكن إلى الجاعل . . ضروريّة .

وما لا جنس له لا فصل له ، والجنس كالمادّة ، والفصل كالصورة ، وعلة له ، والتام ليس إلا واحداً .

ومنهما : منطقي ، وطبيعي ، وعقلي ؛ كالكلي .

والأجناس ترتّب متصاعدة إلى جنسها ، والأنواع متنازلة إلى نوعها ، وما بينهما متوسطات .

وإذا نسب الفصل إلى ما يُميّزه . . فمقوم ، وإلى ما يُميّز عنه . . فمقسم .

والمقوم للعالي مقوم للسافل ، ولا عكس ، والمقسم عكسه .

الفصل الثالث : في لواحق الوجود والماهية

والماهية من حيث هي لا تقتضي وحدة ولا كثرة ، بل بما يعرض لها ؛ كالفصل للجنس ، والتعيين للنوع ، لكن الفصل يحصل ماهيات ، والتعيين هويات متحدة الماهية ، ولا يلزمه اعتبار مشاركة ، بخلاف التميز ، فكل أعم من وجه .

وإذا ظهر أنه العوارض المفيدة للهدية ، أو الهدية ، أو عدم قبول الفرد الشراكة ، أو كونه بحيث لا يقبلها ، وأن العدمي هو المعدوم ، أو

العدم مضافاً ، أو ما يدخله العدم ، ويقابله الوجودي ، وأن الاعتباري ما لا ثبوت له ويقابله الحقيقي . . لم يخف أنه عدمي أو وجودي اعتباري أو حقيقي .

ولا بُدَّ فيه من امتناع اشتراك المفهوم ، ولا يحصل بانضمام كليّ لكليّ ؛ بل هو عندنا يستند إلى القادر المختار .

الوجود والامتناع والإمكان : هي معقولات تحصل من نسبة المفهوم إلى هليته ، بسيطة ، أو مركبة .

وتصورها ضروري ، وتعريفها بنحو : ضرورة الوجود ، والعدم ، ولا ضرورتهما . . لفظي ، وأظهرها الوجود ؛ لأنه تأكد الوجود .

ومن الأولين ذاتي وغيري ، ومتى أخذ الوجود محمولاً . . فموصوف الذاتيّ واجب الوجود لذاته وهو الله ، وممتنع لذاته كشريكه ، أو رابطة فموصوفه واجبه لموضوعه ؛ كالزوجيّة للأربعة ، وممتنع له كالفردية لها .

والإمكان إن أخذ بمعنى سلب ضرورة الطرفين . . فخاص ، أو أحدهما . . فعام ، أو جواز وجوده في المستقبل . . فاستقبالي ، أو تهيوّ المادة لما يحصل لها بتحقيق شرائطه متعاقبة . . فاستعدادي ، وهذا مراد من قال : لا بُدَّ لكل حادث من مادة تكون محلاً لإمكانه ، ومُدّة بها تعاقب الحوادث .

وإنما يتم لو سلّم أن كل حادث ممكن بذلك .

واحتياجه إلى مؤثر ومنع ترجّح أحد طرفيه بلا مرجّح . . ضروري . وهو غير ترجّح المختار بلا مرجّح مخصّص ؛ بل بالإرادة ، وقد وقع ؛

كتخصيص العالم بوقته ، وهارب أحد طريقين ، وجائع أحد رغيفين .
وعلته : الإمكان ، أو الحدوث ، أو هما ، أو بشرط الحدوث .

والحق : أنها بحسب العقل .

ومعنى احتياجه حال البقاء : توقُّف وجوده أو استمراره على تحقُّق
 أمر . **والتأثير فيه حال وجوده** : إيجاده بوجوده مقارن له ، **وحال عدمه** :
 عقبه .

وليس أحد طرفيه أولى به لذاته إلا باقتضاء ما لأحدهما لا إلى حد
 الوجوب ، فوجوده مُكتنفٌ بوجوبين ؛ لأنه ما لم يجب . . لم يوجد ،
 وبوجوده امتنع عدمه ، ووجوبه لا يُنافي الاختيار .

وكلُّها أمرٌ اعتباريٌّ ، بل كلُّ ما فرض أيُّ فردٍ منه موصوفاً به . .
 فاعتباريٌّ ؛ كالقدم والحدوث والوحدة والكثرة والتعین والبقاء
 والموصوفيّة .

ومعنى كون الشيء واجباً في الخارج : أنه إذا نُسب إلى الوجود . . لزم
 له معقولٌ هو الوجوب ، وكذا نحوه .

القدم : هو عدم المسبوقية ، فبالغير . . ذاتيٌّ ، وبالعدم . . زمنيٌّ ،
والحدوث بخلافه ، ولا قديم بالذات غير الله تعالى ، وبالزمان غير
 صفاته .

وقد جعل لكثير ، ونفاه المعتزلة ، ولزم من قال منهم بالحال كثير .
 ولا يستند إلى المختار ؛ إذ قصد الإيجاد يُقارنُ العدم ضرورة ،
 وعدمه ممتنع ؛ لكونه واجباً ، أو مُستنداً إليه إيجاباً .

والتقدم : إمّا عليّة ، أو طبعاً ، أو زماناً ، أو شرفاً ، أو رتبةً ، حبةً

طبعاً ، أو وضعاً ، وعقليّة كذلك ، وإمّا ذاتاً ، فتقدّم عدم الحادث على وجوده . . لا يلزم أن يكون بزمانٍ يلزم قديم الزمانٍ ومحلّه ، كما لا يلزم أن يكون له إمكان استعداديٍّ ليلزم قديم مادّة له .

الوحدة والكثرة : هما بديهيّتا التّصوّر ، ومُغايرتا الماهيّة والوجود ، والوحدة تساويه ، لا هو .

ومعروضها : إن لم يكن له مفهومٌ سوى عدم القسمة . . فوحدة مُطلقة ، أو له وهو ذو وضع . . فنقطة ، أو لا . . فمفارق ، وإن قبل بالذات . . فكمّ ، أو بالعرض . . فجسم ، فإن كان بسيطاً مُتشابه الأقسام . . فواحدٌ بالاتّصال ، أو مُركّباً مختلفاً . . فبالاجتماع ؛ طبيعياً أو صناعياً أو وضعياً .

وقد يتحدّ معروضهما ، فجهةٌ وحدته إمّا ذاتيّة ، أو عرضيّة ، أو لا . ومقوليتّهما بالشّكّ .

وتُسمّى وحدة النوع : مماثلةً ، والجنس : مُجانسةً ، والكمّ : مساواةً ، والكيف : مُشابهةً ، والنسبة : مُناسبةً ، والشّكل : مُشاكلةً ، والأطراف : مُطابقةً ، والوضع : مُوازةً .

ولا يمتنع الاتّحاد مجازاً ، وامتناعه حقيقة . . ضروريّ ، والاستدلال له : بأنّ اختلاف ماهيتين أو هويتين ذاتيّ لا يزول . . ليس بأوضح من المُدعى ، وبأنّهما إن بقيتا بعده أو أحدهما أو عديماً فلا اتّحاد . . مردودٌ بأنّهما باقياّن بوجودٍ واحدٍ هو نفس وجوديهما الصّائرين واحداً .

والغيريّة : نقيض هو هو ، وخصّ أئمّتنا الغيرين : بموجودين يجوز انفكاكُهما ، فالجزء مع الكل لا هو ولا غيره ؛ كالصفة مع موصوفها ؛

لامتناعه ، وليس معناه : لا هو مفهوماً ولا غيره هويّة ؛ بناءً على وجوبه في الحمل ، بل جزء غير محمول ، وصِفَةُ هي مبدأ المحمول .

والتماثل : اشتراكهما في صفات النفس ، فلزم تشاركهما فيما يجب ويجوز ويمتنع ، وأن يسدّ مسدّ الآخر ، وفي لزوم تباينهما خلاف .

والتضاد : كون معنيين يمتنع لذاتيهما اجتماعهما في محل من جهة .

وقيل : كل اثنين اشتركا في تمام الماهية . فمتماثلان ، وإلا . فمتخالفان متقابلان إن امتنع اجتماعهما في محل من جهة .

فإن كانا وجوديين وتوقف تعقل كل على الآخر . فمتضايفان ، وإلا . فمتضادان ، أو أحدهما عدمياً واعتبر كون الموضوع قابلاً للوجودي شخصاً أو نوعاً أو جنساً قريباً أو بعيداً . فملكة وعدم ، وإلا . فأيجاب وسلب .

وقد يُشترط في التضاد غاية الخلاف ويُسمّى حقيقياً ، والأوّل مشهورياً . وفي الملكة والعدم قبول للوجودي في ذلك الوقت ، ويُسمّى مشهورياً ، والأوّل حقيقياً .

ولا تقابل بين الوحدة والكثرة ؛ لتباين موضوعيهما وتقوّم أحدهما بالآخر .

العلّة : هي ما يحتاج إليه معلوله ، فإن كانت جزءاً ؛ فوجوبه معها إمّا بالفعل . فصورته ، أو بالقوة . فمادّيته ، وإلا فإمّا بها . ففاعليته ، أو لها . فغائيته .

ومرجع جهات التأثير إلى الفاعل ، وجميع ما يحتاج إليه يُسمّى علّة تامّة ، فوجودها يجب وجوده وعكسه ؛ إذ الاحتياج من لوازم الإمكان ،

وبعدمها عدمه ، وبقاؤه بعدها إنما هو في المَعْدَةِ ؛ كالابن بعد أبيه ،
والبناء بعد بانيه ، وقد تُغَايِرُهَا عِلَّةُ الْبَقَاءِ .

ووَحدةُ المعلولِ شخصًا تُوجِبُ وَحدةَ فاعله ؛ لامتناع أن يكون
مُحتَاجًا غنيًّا معًا ، ولا عكس ، خلافاً للحكماء .

ويجوزُ دوامُ أفعالِ القوى الجسمانيَّةِ بخلقِ الله تعالى ، وَمَنَعَهُ الحكماءُ
شِدَّةَ ومُدَّةَ وعدداً ؛ بناءً على أن لها تأثيراً .

والدَّورُ : تَوَقَّفُ شيءٍ على آخرٍ يَتَوَقَّفُ عليه ، وهو محالٌ ؛ ضرورة
امتناعِ تَقَدُّمِ الشَّيْءِ على نفسه .

والتَّسْلُسُ : أثرٌ في مَعْرُوضِ الْعِلَّةِ والمعلوليَّةِ لا إلى نهايةٍ ، وهو
محالٌ ؛ إذ لو فَصِّلَ مِنْ سِلْسِلَةٍ جُمْلَةً بِنَقْصٍ واحدٍ وطُبَّقَ بينهما ؛ فَإِنْ وَقَعَ
بإزاءِ كُلِّ جُزْءٍ مِنَ الزَّائِدَةِ جُزْءٌ مِنَ النَّاقِصَةِ . لَزِمَ تساويهما ، وإلاَّ تَنَاهَتْ
النَّاقِصَةُ فَتَنَاهَتْ الزَّائِدَةُ .

وما مرَّ مِنْ أَحْكَامِ الْعِلَّةِ ككونِها مُؤَثِّرَةً . فعلى رأيٍ مَنْ أثبتَ
للمُمَكِّنَاتِ تأثيراً .

وأما عندنا : فالمؤثِّرُ هو الله وحده . فمعنى تأثيرها : جَرِيُّ العادةِ
بخلقِه عقيبها .

المقصد الثالث مقصد العرض

[الفضل الأول : في المباحث الكلية]

الموجود إن لم يُسبق بعدم .. فقديم ، وإلا .. فحدث ، فإن تحيز بذاته .. فجوهر ، أو تبعاً .. فعرض مختص بالحي ؛ كالحياة ، أو لا ؛ كالأكوان .

وقيل : إن كان وجوده لذاته .. فواجب ، وإلا .. فممكن ، فإن غني عن محلِّ يقوِّمه ويُسمَّى موضوعاً .. فجوهر ، وإلا .. فعرض ، كمَّا ، وكيفًا ، ووضعًا ، وملكًا ، وأينًا ، ومتى ، وإضافةً ، وفعلاً ، وانفعالاً . ولا يقوِّم بنفسه ضرورةً ، ولا بأكثر من محلٍّ ، وهو كالقرب والجوار والتأليف .. مُتعدِّدٌ .

ولا ينتقل ؛ لأنَّ وجوده في نفسه هو وجوده في محله ، مع أنَّ تشخصه ليس إلا به ، فما حدث لمجاور نارٍ أو مسكٍ .. فليس بانتقالٍ .

وجواز قيامه بعرضٍ .. مبنيٌّ على الخلاف في معنى القيام ؛ أهو التبعيَّة في التحيز ، أو الاختصاص النَّاعَتُ . ولا يبقى .

الفصل الثاني : في الكم

الكم : هو عرض يقبل لذاته القسمة ؛ بمعنى : فرض شيء غير شيء ، فإن لم يكن لأجزائه حد مشترك . فمفصل هو العدد ، وإلا . . . فمتصل ، فإن لم يكن قاراً . . . فزمان ، وإلا . . . فمقدار خطاً وسطحاً وجسماً تعليمياً .

وقد يؤخذ مع قيد . . . فيسمى طولاً وعرضاً وعمقاً .
وأنكر المتكلمون وجود الكم ، فالعدد اعتباري ، والمقادير جواهر مجتمعة ، أو نهايات وانقطاعات .

الزمان : وهمي . **وحقيقته :** قيل : مقدار حركة الفلك الأعظم ؛ لأنه لثاوته . . كم ، ولامتناع تركبه من آتات متتالية . . متصل ، ولعدم كونه قاراً . . مقدار لأمر غير قار هو الحركة ، ولامتناع فنائه . . مقدار لحركة مستديرة لانقطاع المستقيمة ، ولتقدير جميع الحركات به . . مقدار لأسرعها ، وهو مبني على أصول الحكماء .

أو متجدد معلوم يُقدر به متجدد موهوم . ولا يفيد حقيقته .

المكان : هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي .

أو البعد الذي ينفذ فيه بُعد الجسم . ويؤيده : مساواة المكان للممكن ، وعمومه لكل جسم ، وكون الطير في الهواء المتحرك ، والحجر في الماء الجاري . . ساكناً .

وجوز المتكلمون خلوه ؛ لأننا إذا رفَعنا صفحة ملاء عن مثلها

دُفَعَةٌ . . لَزِمَ أَوَّلَ زَمَانٍ ارْتِفَاعُهَا خُلُوءُ الْوَسْطِ ، أَوْ رَفَعْنَا أَحَدَ جَانِبَيْ زَوْجٍ
مَسْدُودِ الرَّأْسِ وَالْمَسَامِ عَنِ الْآخِرِ . . خَلَا جَوْفُهُ . وَكِلَاهُمَا ضَعِيفٌ .

الفصل الثالث : في الكيف

الكيفُ : عَرَضٌ لَا يَقْتَضِي لِدَاتِهِ نِسْبَةً وَلَا قِسْمَةً .

فِئَةِ الْمَحْسُوسَةِ :

لملوساتُ : أصولُها الحرارةُ والبرودةُ ، والرُّطوبَةُ واليُبُوسَةُ .
وَيُطْلَقُ الْحَارُّ عَلَى مَا يُحْدِثُ حَرَارَةً ؛ إِمَّا بِمِلَاقَاتِهِ الْبَدَنَ ؛ كَالْأَغْذِيَةِ
وَالْأَدْوِيَةِ ، أَوْ لَا ؛ كَالسَّمَائِيَّةِ .

وَالْغَرِيزِيَّةُ ؛ قِيلَ : نَارِيَّةٌ ، وَقِيلَ : سَمَائِيَّةٌ ، وَقِيلَ : غَيْرُهُمَا .
وَمِنْهَا : الْاعْتِمَادُ : بِمَعْنَى الْمَدَافِعَةِ الْمَحْسُوسَةِ . وَأَنْوَاعُهُ عَرَفَاسَةٌ ،
وَالطَّبِيعِيُّ مِنْهَا مَا يَكُونُ إِلَى فَوْقٍ أَوْ تَحْتَ ، وَهُمَا مُتَضَادَّانِ طَبْعًا .
وَالْحُكَمَاءُ يُسَمُّونَهُ مَيْلًا ، ثُمَّ إِنْ كَانَ مَبْدُوءُهُ مِنْ خَارِجٍ . . فَفَسْرِيٌّ ،
وَالْأَوَّلُ إِنْ كَانَ عَنْ شُعُورٍ . . فَنَفْسَانِيٌّ ، وَالْأَخِيرُ فَطَبِيعِيٌّ .

وَمُبْصَرَاتُ : أصولُها الْأَضْوَاءُ وَالْأَلْوَانُ ، وَلِكُلِّ أَنْوَاعٍ ، إِلَّا أَنَّ لِكُلِّ
جَمَلَةٍ مِنْ أَنْوَاعِ اللَّوْنِ اسْمًا خَاصًّا ، بِخِلَافِ الضَّوِّ .

وَتَخِيلُ الْبَيَاضُ مِنْ مُخَالَطَةِ الضَّوِّ لِلْأَجْسَامِ الشَّفَافَةِ ؛ كَمَا فِي الزَّبَدِ
وَالثَّلْجِ وَمَسْحُوقِ الرُّجَاجِ وَالْبَلُورِ . . لَا يَمْنَعُ كَوْنُهُ حَقِيقَةً تَحْدُثُ بِأَسْبَابٍ
أُخْرَى .

ثُمَّ الضَّوُّ : إِنْ كَانَ مِنْ ذَاتِ مَحَلٍّ . . فَذَاتِيٌّ ، وَإِلَّا . . فَعَرَضِيٌّ أَوَّلٌ ،
أَوْ ثَانٍ وَثَالِثٌ .

والظلمة : عَدَمُ مَلَكَةٍ لَهُ ، لا وجوديَّةٌ ، وإلاَّ كانت مانعةً لِمَنْ فِي غَارٍ مُظْلِمٍ مِنْ رُؤْيَةِ الْخَارِجِ كَعَكْسِهِ .

وذاتيُّ تَرْقُوقِهِ كَمَا لِلشَّمْسِ . . يُسَمَّى شَعَاعًا ، وَعَرَضِيَّةٌ كَمَا لِلْمِرَاةِ . .
بَرِيقًا .

وقد زُعمَ : أَنَّهُ أَجْسَامٌ صَغَارٌ تَنْفَصِلُ مِنْ مَضْيَةٍ وَتَتَّصِلُ بِمُسْتَضْيَةٍ ،
تَوْهُمَا أَنَّ حَدَوْتَهُ مِنْ مَضْيَةٍ عَالٍ أَوْ مَتَحَرِّكٍ أَوْ مَتَوَسِّطٍ . . حَرَكَةٌ لَهُ انْحِدَارًا
وَاتِّبَاعًا وَانْعِكَاسًا .

والحقُّ : أَنَّهُ شَرْطٌ لِرُؤْيَةِ اللَّوْنِ ، فَاَنْتِفَاؤُهَا فِي الظُّلْمَةِ لِفَقْدِ شَرْطِهَا .

ومسموعاتٌ : هِيَ الْأَصْوَاتُ ، تَحْدُثُ بِخَلْقِهِ تَعَالَى ، وَعِنْدَ الْحُكَمَاءِ
بِسَبَبِهِ الْقَرِيبِ ؛ أَيِ : تَمْوُجِ الْهَوَاءِ الْمَعْلُولِ لِلْقَرَعِ أَوْ الْقَلْعِ .

وَيَدُلُّ عَلَى وَجُودِهِ خَارِجَ الصَّمَاخِ وَتَعَلُّقِ الْإِحْسَاسِ بِهِ خَارِجَهُ . .
إِدْرَاكُ جِهَتِهِ ، وَالتَّمْيِيزُ بَيْنَ قَرِيبِهِ وَبَعِيدِهِ .

وَعَلَى كَوْنِ إِدْرَاكِهِ بَوْصُولِ الْهَوَاءِ . . مَيْلُهُ مَعَ الرِّيحِ ، وَتَفَرُّدُ مَنْ تَفَرَّدَ
بِسَمَاعِهِ .

وَقَدْ يَعْزِضُ لَهُ رُجُوعٌ بِمَصَادِمَةِ أَمْلَسَ فَيَحْدُثُ صَوْتُ هُوَ الصَّدَى ،
وَكَيْفِيَّةٌ تُمَيِّزُهُ عَنْ مِثْلِهِ هِيَ الْحَرْفُ ، إِمَّا مُصَوِّتٌ مَقْصُورٌ هُوَ الْحَرَكَاتُ ، أَوْ
مَمْدُودٌ هُوَ الْمَدَّاتُ ، وَإِمَّا صَامِتٌ ؛ وَهُوَ مَعَ الْمَصَوِّتِ الْمَقْصُورِ . . يُسَمَّى
مَقْطَعًا مَقْصُورًا ، وَالْمَمْدُودِ . . مَمْدُودًا ، وَيُقَالُ لِمَقْطَعٍ مَقْصُورٍ مَعَ سَاكِنٍ
بَعْدَهُ . وَالْمَوْثَلَفُ مِنْهُ كَلَامًا وَلَفْظًا .

وَقَدْ يُخَصُّ الْكَلَامُ بِمَا يَفِيدُ ، وَاللَّفْظُ بِمَا تَأْلَفُ مِنْ مَقَاطِعِ .

ومَذَوَّقاتٌ : أَصُولُهَا تِسْعَةٌ .

ومشمومات : هي الروائح .
ومنه النفسية : فإن كانت راسخة . . فملكة ، وإلا . . فحال .
كالحياء : وهي مبدأ قوة الحس والحركة لا باعتدال مزاج ، ووجود
 بنية وروح . والموت زوالها .
وكالإدراك : وهو تميز وظهور وحضور للشيء في العقل :
 بحقيقته ؛ كالنفس وصفاتها ، أو بصورته مُتَزَعَةً ؛ كما في
 الماديات ، أو حاصلة ابتداء ؛ كالمجردات والمعدومات .
 ولمغايرتها للهوية التي بها الاتصاف . . لم يكن حصولها للمدرك
 كحصول العرض لمحلّه ، فلم يلزم من إدراكه المعاني اتصافه بها ؛ إذ قد
 يتصور الكريم البخل ولا يتصف به ، ويتصف بالكرم ولا يتصوره .
 ومنكرو الوجود الذهني جعلوه إضافة ، أو صفة ذات إضافة ، فورد
 العلم بالمعدومات ، ولزم القول بالصورة ؛ لأنه معنى واحد .
 ومعنى كونها صورة للمعدوم : أن له وجوداً غير متأصل ، فهي من
 حيث قيامها بالذهن . . علم ، ومن حيث ذاتها . . معلوم ، بخلاف
 الموجود ؛ فإن ما في الذهن علم ، وما في الخارج معلوم .
 وأنواعه : إحساس ، وتخيل ، وتوهم ، وتعقل ، وقد يسمى الكل :
 علماً ، أو ما عدا الأول ، أو الأخير ، أو التصديق الجازم المطابق
 الثابت .

والخالي عن الجزم . . ظناً ، وعن المطابقة . . جهلاً مركباً ،
 والثبات . . اعتقاداً .

وأما الشك والوهم . . فتصور .

والذهول عن الصورة الإدراكية إن انتهى إلى زوالها . فَنَسِيَانٌ ،
وَالْأَلَا . فَسَهُوٌ .

والجهل البسيط : عدم ملكة للعلم ، والمركب يضاؤه ، وقيل :
يمائله ؛ إذ لا اختلاف إلا بالمطابقة .

والعلم إما قديم أو حادث ، يكون بالقوة - أي : الاستعداد - وبالفعل
إجمالاً ؛ بأن يلاحظ أمرٌ بسيطٌ هو مبدأ التفاصيل ، أو تفصيلاً ؛ بأن
تلاحظ التفاصيل .

وانقلاب النظري ضرورياً . جائز اتفاقاً ، وفي عكسه خلاف كما في
تعدد العلم بتعدد معلومه .

ومحلله القلب سمعاً ، وعندنا غير معين عقلاً .

ولا خلاف في توسط الآلات في الجزئيات .

ومناط التكليف : القوة الحاصلة عند العلم ببعض الضروريات ، بها
يتمكن من اكتساب النظريات .

وهي المميّزة بين الحسن والقبح .

وكالإرادة : وهي واضحة يعسر تعريفها ، وتغاير الشهوة في
الوجود ، ولتعلقها جداً بالقوة الإدراكية كالشهوة بالطبيعة . قيل : هي
اعتقاد النفع أو ظنه أو ميل يتبعه .

وتعريفها بصفة بها يرجح الفاعل أحد مقدوريه . لا يفيد حقيقتها .

وقال الشيخ : إرادة الشيء كراهة ضده . والقاضي والغزالي :
تستلزمها .

وَالْقُدْرَةُ : وهي صفة شأنها تؤثر وفق الإرادة ، أو مبدأ لأفعال مختلفة . والقوة أعم ؛ إذ هي مبدأ التغير في آخر من حيث هو آخر ، إمّا مع قصد أو لا ، وكلّ إمّا مختلفة الآثار أو لا ، فهي حيوانية وتسمى قدرة ، وفلكية ، ونباتية ، وعنصرية .

والقدرة الحادثة مع الفعل لا قبله ؛ لأنها عرض لا يبقى ، ومن قال قبله وباقية بتجدد الأمثال كالعلم . فقد اعترف بأنها معه ، فالممنوع كالزمن ليس بقادر .

والقدرة الواحدة لا تتعلق بضدين ، بل ولا بمقدورين .

وَالْحَقُّ : إن أريد التي هي مبدأ الأفعال . فلا ريب أنها معه وقبله ، أو المستجمعة للشرائط . فلا تكون إلا معه .

والعجز ضدها ، فلا يتعلق إلا بوجود ، وقال أبو هاشم : عدم ملكة لها ؛ إذ عجز المتحدّي إنّما هو عن الإتيان بالمثل ، والقول باشتراكيه بينهما . مخالف لغة وعرفاً .

والخلق أيضاً ؛ إذ أفعاله بسهولة وبلا روية وسوية . وفي النوم تردّد .

وَاللَّذَّةُ وَالْأَلَمُ : وهما بديهيّان ، وقد يفهم من تعريفهما : بإدراك الملائم والمنافي من حيث هما كذلك . أنهما نوعا إدراك مع احتمال أن يراد به الوصول .

وقال ابن زكريّا : اللذة خروج عن حالة غير طبيعية .

وكلّ منهما حسّي وعقلي ، وهو أكثر وأقوى ، والحسّي من الألم سيّما اللمسي . . يُسمّى وجعاً .

وَالصَّحَّةُ وَالْمَرَضُ : فالصحة : كيفية تصدر لأجلها الأفعال عن

موضوعها سليمة . والمرض : هيئة تضادها ، أو عدم ملكة لها .
 ثم إن اعتبر فيهما سلامة جميع الأفعال وآفته . . كان بينهما واسطة ؛
 كما للطفل والشيخ والناقة ، وإلا . . فلا .

وكالفرح والغم والغضب والفرع والحزن والهم والخجل .

ومنه المختصة بالكميات ؛ كالزوجة والفردية للعدد ، والاستقامة
 والانحناء للخط ، والتقعر والتقيب للسطح ، والخلقة : وهي مجموع
 شكل ولون به يتصف الجسم بحسن أو قبح ، والزاوية : وهي هيئة إحاطة
 خطين بسطح عند ملتقاهما .

ومنه الاستعدادية ؛ وهي استعداد شديد على أن يفعل ؛
 كالممرضة ، أو لا يفعل ؛ كالمصحاحية .

[الفصل الرابع : في الأين]

الأين : هو كون الجوهر في حيّز .

ثم إن اعتبر حصوله باعتبار جوهر آخر ؛ فإن لم يمكن تخلل ثالث
 بينهما . . فاجتماع ، وإلا . . فافتراق .

وإن لم يُعتبر ؛ فإن سبق بحصوله في حيّز آخر . . فحركة ، وإلا . .
 فسكون ، فدخل حصوله أو أن حدوثه .

والكون نوع واحد ، وتنوعه اعتباري بتمييزات اعتبارية ؛ إذ قد يكون
 اجتماعا وافتراقا وحركة وسكونا ، واعتبارات مختلفة .

ومن قال بتضادها . . أراد به امتناع اجتماعها متميزة في الوجود .

الحركة : قد يراد بها ما هو منها موجود محقق ، وهو الحصول بعد

الحصول في حيز آخر ، وما هو موهوم ، وهي حصولات متعاقبة استمرارا .

وقال قدماء الفلاسفة : هي خروج من القوة إلى الفعل تدريجاً أو يسيراً يسيراً ، أو لا ، دفعة .

والموجود منها كون الجسم متوسطاً بين مبدأ ومُنْتَهَى استمراراً ، والموهوم أمر متّصل ممتدّ ، ولا بُدّ له ممّا منه وإليه وفيه وبه وله والزّمان ، ففي الأين بتحريك موضوعها . وفي الوضع كحركة الفلك ، وفي الكمّ كالنموّ والدُّبُول والتَّخْلُخِل والتَّكَاثُف ، وفي الكيف كتسود العنب وتسخن الماء لا يبروز منه أو ورود عليه .

وهي ذاتيّة ؛ كحركة السفينة ، وعرضيّة ؛ كحركة راكبيها ، والمحرك إنّ لم يكن في المتحرك . . ففسريّة ، وإلاّ فمع شعوره . . إراديّة ، وبدونه . . طبيعيّة ، فدخل حركة النّبض والنموّ ، وكذا النّفس من حيث احتياجه إلى مُطلقها ، وأمّا من حيث تغير جزئياتها عن أوقاتها . . فإراديّة .

وحدثها النوعيّة بوحدة ما منه وإليه وفيه ، والشخصيّة بوحدة غير ما به ، والجنسيّة بوحدة ما فيه .

وتضادّها بتضادّ ما منه وإليه ؛ كهي من سواد إلى بياض وعكسه ؛ وكالصّاعدة مع الهابطة .

وانقسامها بانقسام الزّمان ، أو ما فيه أو ما له .

ويلزمها كيفيّة متفاوتة ؛ تُسمّى باعتبار شدّتها سرعة ، وضعفها بطئا ؛ لِمَنع جرت العادة عندنا بخلقها معه .

الفصل الخامس: في باقي الاعراض النسبية

الإضافة: وهي منعكسة، وتُسمَّى مضافاً حقيقياً، والمركبُ منه ومعرّضه مشهورياً، وتتوافق وتتخالف، وانعكاسها قد لا يحتاج إلى حرف، أو يحتاج.

وعرّوضها إمّا لصفة في المضافين، أو أحدهما، أو لا لصفة. وتعرّض لكلّ موجود؛ واجباً وجوهراً وكمّاً وكيفاً وأيناً ومتى وإضافةً ووضعاً وملكاً وفعلاً وانفعالاً. ويتكافأ طرفاها تحضلاً وإطلاقاً، ووجوداً وعدمًا، ذهنًا وخارجًا، قوّةً وفعلاً.

ولا وجود لها خارجًا، وإلاّ لزم لا تناهي الحُلُولات، ولا تناهي أوصاف كلّ عددٍ بحسب ما له من الإضافة إلى غيره. ولا تستقلّ بوجود.

المتى: هو النسبة إلى الزّمان أو طرفه، حقيقياً وغيره.

الوضع: هو هيئة تعرّض للجسم بنسبة بعض أجزائه إلى بعض أو إلى أمور خارجة عنه.

الملك: هو نسبة الجسم إلى محيط به أو بعضه، وينتقل بانتقاله ذاتياً أو عرضياً.

أن يفعل: هو تأثير شيء في شيء ما دام سالكاً.

أن يفعل: هو تأثره عنه كذلك، وما حصل بعد استقراره فكّم أو كيف أو نحوه.

[المفصل الرابع]

مفصل الجواهر

هو ليس إلا المتحيز بذاته ؛ فإن انقسم . . فجسم ، وإلا . . فجوهر فرد .

ولا شكل له ، ولا حظ له من المساحة ، وقد يقبل الحياة وتوابعها ؛ كالعلم ، وفي إثباته سد كثير من أصول الحكماء ، وسهولة الأمر في كثير من قواعد الإسلام .

[الفصل الأول : فيما يتعلق بالأجسام]

والجسم : جوهر قابل للقسم ؛ إذ لو كان واحداً . . لانقسمت وحدته ، ولانعدم بتفريق أجزائه ، ولما تناهى امتداده ؛ لتألفه من امتدادات لا تنتهي ، ولولا الجزء . . لما كان الجبل أعظم من الخردلة ؛ لعدم تناهي أجزائهما .

وأجزاؤه متناهية ؛ كهو ، وإلا لم يقع بين طرفين ، ولم يلحق متحرك غاية ، وسريع بطيئاً .

وطبيعتها واحدة ، فالأجسام متماثلة ، واختلافها باختلاف عوارضها بإرادة الله تعالى ، فيجوز على كل ما يجوز على الآخر ؛ كبرد النار وخرق السماء .

وحادثة بذواتها وصفاتها ، ولا تخلو عن شكل وحيز وعرض وضده .

وباقية زمانين ضرورة ، وفانية نصا .

والخلاء جائز ، والحركات مستندة إلى قدرة الله ، والحركة المستقيمة التي بها الخرق والالتئام . . جارية على الأفلاك وكواكبها .

وزعم الحكماء : أن البخار قد يصعد فيبلغ الطبقة الزمهريرية فيتكاثف سحابا وينزل مطرا أو ثلجا أو بردا ، وإن لم يبلغها . . صار ضبابا أو طلا أو صقيعا ، وقد يصعد معه دُخان فيحتبس في السحاب فيحدث من تمزيقه ومصاكتيه صوت هو الرعد ، وناز لطيفة هي البرق ، أو كثيفة هي الصاعقة ، وقد يبلغها أدخنة فتكاثف ببردها فترجع تموج ، وهو الرياح الباردة .

وقد ينعقد الطين اللزج بشدة حر ، وتنحفر أجزاءه الرخوة فتكون الجبال ، ولقلة تسخينها يبقى عليها الثلوج والأندية ، فتكون معادن وعيونا وسحبا ، وقد يعرض لأرض يتحرك محتقن فيها حركة هي الزلزلة ، وقد يكون معها نيران وأصوات ، وربما انقلب البخار فيها ماء فتفجر عيونا ، وربما احتاج إلى كشف ، وهي الآبار والقنوات والعيون .

وأما عندنا : فبقدره الله واختياره . **ومن عنايته :** انكشاف بعض الأرض معاشا .

وزعموا : أنه إذا اجتمعت عناصر تصغرت أجزاؤها جدا فتفاعلت بقواها فانكسرت سورة كفياتها الأربع . . حدثت كيفية ملموسة تسمى **مزاجا** ، فإن كان من مقادير متساوية . . **فمعتدل** ، وإلا . . **فخارج** ينحصر

في ثمانية ، وأعدل الأمزجة مزاج نوع الإنسان ، وأعدل أصنافه سكان الإقليم الرابع .

والممتزج : إن تحقق فيه مبدأ التغذية والتّمية مع مبدأ الحسّ والحركة . . **فحيوان** ، أو بدونه . . **فنبات** ، وإلا . . **فمعدني** ذائب منطرق أو مشتعل ؛ كالكبريت ، أو لا ؛ كالزّاج . وغير ذائب لفرط رطوبته ؛ كالزّبقي ، أو يّبوسته ؛ كالياقوت .

والنبات يشارك الحيوان في احتياجه إلى قوى طبيعية :

كالغاذية : التي تحيل الغذاء إلى مُشاكلَة المتغذي ، وتخدمها قوى جاذبة وماسكة وهاضمة ودافعة .

وأوّل مراتب الهضم في المعدة ابتداءً من الفم ، ففي الكبد ، ففي العروق ، ففي الأعضاء .

والنامية : التي تدخل الغذاء في أجزاء الجسم فتزيّد في أقطاره بنسبة طبيعية .

والمولّدة : التي تُحصّل من الغذاء ما يصلح مبدأً لشخص آخر من نوع المتغذي ، وتُفصّله أجزاء مختلفة وكيفيات لائقة .

ويختصّ الحيوان بقوى نفسانية مدركة ومحرّكة .

فالمدرّكة : حواسّ ظاهرة وباطنة .

فمن الظاهرة :

اللمس في البدن يدرك بها الحرارة ونحوها .

والذّوق في عصب مفروش على جرم اللسان تدرك بها الطعوم .

والشم في زائدتي مُقدّم الدماغ يُدرِكُ بها الرّوائِحُ بوصولِ الهواءِ
لا بانفصالِ أجزاءٍ لطيفةٍ .

والسمع في عصبِ باطنِ الصّماخِ يُدرِكُ بها الأصواتُ .

والبصرُ في عصبَتينِ مجوّفتينِ مُتفرقتينِ إلى العينينِ تُدرِكُ بها الأضواءُ
ونحوها بانطباعِ شبحِ المرئيِّ ؛ لكونِ العينِ جسمًا نورانيًا إذا قابَلَه كَثِيفٌ
متلَوْنٌ . انطبَع شبحُه فيه ، وباقي الحواسِّ تأتيها صورُ المحسوساتِ ،
وصورةُ الشَّمسِ قد تَبَقَى زَمَنًا في عَيْنٍ مَنْ أَطَالَ نَظَرَهُ إِلَيْهَا ثُمَّ أَعْرَضَ ، أو
بَخْرُوجِ الشَّعاعِ ؛ لِتَفَاوُتِ الرُّؤْيَةِ بِتَفَاوُتِهِ ، وَلَمَّا يُرَى فِي الظُّلْمَةِ مِنْ
انفصالِ نورِ العينِ ، وَعِنْدَ تَغْمِيزِهَا عَلَى السَّرَاجِ مِنْ خُطُوطِ شُعَاعِيَّةٍ .

والحقُّ : بَخْلَقِ اللَّهِ .

وَمِنَ الْبَاطِنَةِ :

الحسُّ المُشْتَرَكُ : تَجْتَمِعُ فِيهَا صُورُ الْمَحْسُوسَاتِ بِتَأْدِيهَا بِالظَّاهِرَةِ ؛
لِحُكْمِنَا بِيَعْضٍ عَلَى بَعْضٍ ، وَرُؤْيَةِ النَّائِمِ وَنَحْوِهِ مَا لَيْسَ فِي الْخَارِجِ ،
وَالْقَطْرَةِ النَّازِلَةِ خَطًّا ، وَالشُّعْلَةِ الْمُدَارَةِ حَلَقَةً .

وَالْخَيَالُ : حَافِظَةٌ لَهَا ، وَتُغَايِرُهَا ؛ لِزَوَالِهَا عَنْهُ لَا بِالْكُلِّيَّةِ ، بَلْ مَعَ
سَهُولَةِ اسْتِحْضَارِ بَادِنِي التَّفَاتِ .

وَالْوَهْمُ : بِهَا تُدْرِكُ الْمَعَانِي الْجَزِئِيَّةُ .

وَالْحَافِظَةُ لَهَا .

وَالْمُتَصَرِّفَةُ : فِي الصُّوَرِ وَالْمَعَانِي ، وَتُسَمَّى بِاسْتِعْمَالِ الْوَهْمِ لَهَا
مُتَخَيِّلَةً ، وَالْعَقْلِ مُفَكِّرَةً .

ومحلُّ المشترك مُقدِّمُ البطنِ الأوَّلِ مِنَ الدِّماغِ ، والخيالِ مُؤَخَّرُهُ ،
والوهمِ مُقدِّمُ الأخيرِ ، والحافظةُ مُؤَخَّرُهُ ، والمتخيَّلةُ الوَسْطُ ؛ لاختلالِها
باختلالِ محالِّها .

والمحرَّكةُ :

شوقِيَّةٌ : تَبْعُثُ عَلَى جَلْبِ مَا يَنْفَعُ ، أَوْ دَفْعِ مَا يَضُرُّ .

وفاعلةٌ : بتمديدِ الأعصابِ إلى جهةٍ مبدأها كما في القبضِ ، أَوْ
خلافِ جهتهِ كما في البَسْطِ .

الفصل الثاني : فيما يتعلق بالمجرَّات

النفسُ : قد يُطلَقُ عَلَى مبدَأِ آثارِ النَّبَاتِ وتُسَمَّى نَبَاتِيَّةً ، والحيوانِ
وتُسَمَّى حَيَوَانِيَّةً .

والمعتمدُ : أَنَّ الناطقةَ جِسْمٌ سَارٍ فِي البدَنِ لَا يَتَبَدَّلُ وَلَا يَتَحَلَّلُ ؛
لظاهرِ التَّصَوُّصِ ، وَحُكْمِنَا عَلَى الجزئيِّ ، ومُدْرِكُهُ هُوَ الجِسْمُ ، وَلَوْصِفِ
المشارِ إِلَيْهِ بِـ (أنا) بِأوصافِ الجِسْمِ .

وقال بعضُ منَّا كالحكماءِ : جوهرٌ مجرَّدٌ ؛ لَتَعَقُّلِهَا مَا لَيْسَ مَادِيًّا ،
وَذَا وَضْعٍ وَمَقْدَارٍ ، وَقَابِلًا لِلانْقِسَامِ ، وَمَا يَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُهُ فِي جِسْمٍ ،
وإِدْرَاكِهَا ذَاتَهَا وَأَلَاتِهَا وَإِدْرَاكِاتِهَا ، وَلَا يَلْحَقُهَا كَلَالٌ ؛ لِأَنَّهُ شَأْنُ القُوَى
الجِسْمَانِيَّةِ .

والتَّنْفُوسُ حَادِثَةٌ بَعْدَ البدَنِ أَوْ قَبْلَهُ ، وَمَتَمَاثِلَةٌ ؛ لِأَنَّهَا أَجْسَامٌ ،
وَمُؤَبَّدَةٌ ، وَمَسَاوِيَةٌ لِلبدَنِ .

والتَّنَاسُخُ بَاطِلٌ ؛ إِذْ لَوْ انْتَقَلَتْ إِلَى آخَرَ . لِتَذَكَّرَتْ أَحْوَالَهُ ، وَلَا جَمْعَ

فيه نفسان ؛ لاقتضاء حدوثه حدوثها ؛ لعموم الفيض .
وتشبهوا : بأن شأنها طلب الكمال ، وبأن لا معطل .
وما ورد من المسخ والحشر . . فليس تناسخا .
ومدركة ، وللجزئيات ؛ لأنها الحاكمة بها وعليها ، ولها السمع
والإبصار .

وقال الحكماء : الحواس ؛ لأن الإبصار للبصرة ، وأفتها آفة له ،
وتخيل ما يمتنع ارتسامه في المجرد ، ويرفع النزاع : أنها المدركة لها
بها ، لكنه مؤذن بأنه لا يبقى لها إدراك لها عند فقدها .
وشرعنا بخلافه .

وأصول الأخلاق : قوة شهوية اعتدال حركتها عفة . وغضب عفة اعتدال
حركتها شجاعة . ونطقية اعتدال حركتها حكمة .
ولكل طرفا إفراط وتفريط ؛ فللعفة الفجور والخمود ، وللشجاعة
التهور والجبن ، وللحكمة الجريزة والغباوة . وهي رذائل ، وما بينها
فضائل ، مجموعها العدالة .

العقل : زعم الحكماء : أنه جوهر مفارق في ذاته وفعله ؛ لأنه أول
مخلوق ، يمتنع كونه جسما ؛ لكثرتيه ، وعرضه ، وهيولى أو صورة ،
ونفسا .

موجد للجسم .
ولا تكون أقل من عشرة ، والعاشر يُدبر عالم العناصر .
وأزلية .

أنواعها منحصرة في أشخاصها ، جامعة لكمالاتها ، عاقلة لذواتها
وللمجردات والكليات .

ومبادئ كمالات النفوس ، والأول يصدر عنه باعتبار وجوده ..
عقل ، ووجوبه بغيره .. نفس ، وإمكانه .. جسم .

وأن الملائكة : هم العقول المجردة والنفوس الفلكية .

والجن : أرواح مجردة لها تصرف في العنصريات .

والشياطين : هي القوة المتخيلة .

وعندنا : الملائكة أجسام لطيفة تتشكل بأشكال مختلفة ، شأنهم
الخير والطاعة والعلم والقدرة على الأفعال الشاقة ، وكذا الجن إلا أن
منهم المؤمن والكافر .

والشياطين أجسام نارية شأنهم الشر والإغواء . ولا يمتنع ظهورهم
لبعض الأبصار وفي بعض الأحوال .



المَقْصِدُ الْخَامِسُ

مَقْصِدُ الْإِسْلَامِ

[الفِصْلُ الْأَوَّلُ : فِي الْأَنْزِيَةِ]

لَا بُدَّ لِلْمُحَدَّثَاتِ مِنْ قَدِيمٍ ، وَلِلْمُمْكِنَاتِ مِنْ وَاجِبٍ ، دَلٌّ عَلَى
وَجُوبِ وَجُودِهِ . . آيَاتُهُ ؛ لِحُدُوثِهَا أَوْ إِمْكَانِهَا ، فَامْتَنَعَ عَدَمُهُ ، فَلَزِمَ كَوْنُهُ
أَزَلِيًّا أَبَدِيًّا .

وَالْحَقُّ : أَنَّ ذَاتَهُ مُخَالَفَةٌ لِسَائِرِ الذَّوَاتِ .

[الفِصْلُ الثَّانِي : فِي التَّنْزِيَّاتِ]

مُنْزَعٌ عَنِ التَّعَدُّدِ أَجْزَاءً وَإِلَّا لَكَانَ مُمْكِنًا ، وَأَفْرَادًا وَإِلَّا لَكَانَ مَا بِهِ
الْإِمْتِيَازُ إِمَّا نَفْسَ الْمَاهِيَّةِ الْوَاجِبَةِ أَوْ بِهَا أَوْ بِلَازِمِهَا . . فَلَا تَعَدُّدَ ، أَوْ
بِمُنْفَصِلٍ . . فَلَا وَجُوبَ ، وَوُقُوعُ مَا قَصْدَاهُ إِمَّا بِهِمَا . . فَلَا اسْتِقْلَالَ ، أَوْ
بِكُلِّ مِنْهُمَا . . فَتَوَارُدٌ ، أَوْ بِأَحَدِهِمَا . . فَتَرْجُّحٌ بِلَا مُرْجِّحٍ ، وَتَمَكُّنٌ
أَحَدِهِمَا مِنْ ضِدِّ مَا قَصْدَهُ الْآخَرُ . . عِجْزًا لَهُمَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا ، وَتَرْجُّحًا بِلَا
مُرْجِّحٍ ، وَعَدَمُهُ . . عِجْزًا لِلْآخِرِ ، وَاتِّفَاقُهُمَا عَلَى مَقْدُورٍ . . تَوَارُدًا ،
وَإِخْتِلَافُهُمَا . . تَمَانُعًا .

دَلِيلُهُ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ .

وقواطع السمع بتوحيده كثيرة ، وهو : اعتقاد أن لا شريك له في ألوهيته وخواصها .

والقول بتعدد الصفات دون الذات ، وبخلق الحيوان لأفعاله ، والشيطان للقبائح ، والعقول للنفوس والأجسام ، والأفلاك لعالم العناصر . . مبالغه فيه .

والمشركون : وثنية ، وثنية .

ليس بمنحيز ، وإلا لزم قدم الحيز وإمكان الواجب ؛ لاحتياجه إلى حيز ، لا عكسه .

ولا زمني ، وإلا لزم تغيره ، ومن ثم عبّر عن بعض كلامه بالماضي ؛ لنسبته لكل زمان على السواء .

ولا جسم ؛ لتركبه .

ولا عرض ؛ لاحتياجه .

ولا جوهر ؛ لإمكانه .

وإن أريد به القائم بنفسه ، وبالجسم الموجود . . امتنع شرعاً وعقلاً ؛ كاتصافه بصورة ولون وطعم ورائحة ولذة وألم وفرح وغم وغضب .

وقد افترى من زعم أنه جسم على صورة إنسان أو غيره ، وفي جهة العلو مُماساً أو محاذياً للعرش ؛ تمسكاً بأن كل موجود جسم أو جسماني ، منحيز أو حال فيه ، متصل بالعالم أو منفصل .

وما ورد . . فمؤول .

ولا يتحد ؛ للزوم كونه ممكناً وعكسه . ولا يحل ؛ لامتناع احتياجه .

وتَحْيِزِهِ . وَحُكْمًا عَنِ النَّصَارَى وَالْغُلَاةِ .

وَلَا يَتَّصِفُ بِحَادِثٍ ، وَإِلَّا لَزِمَ نَقْصُهُ . **وَيَجُوزُ** بِمَا لَهُ تَعَلُّقٌ حَادِثٌ ، وَتَجَدُّدٌ مِنَ السُّلُوبِ وَالْإِضَافَاتِ ، وَكَذَا الْأَحْوَالُ .

[الْفِضْلُ الثَّالِثُ : فِي الصِّفَاتِ الْوُجُودِيَّةِ]

لَهُ صِفَاتٌ زَائِدَةٌ عَلَى ذَاتِهِ ؛ إِذْ لَا يُفْهَمُ مِنَ الْعَالَمِ إِلَّا مَنْ لَهُ عِلْمٌ ، وَلَوْ كَانَ عِلْمُهُ ذَاتَهُ . لَا تَصِفَ بِمَا تَتَّصِفُ بِهِ ، وَلَمْ يُفِدْ حَمْلُهُ ، وَلَمْ تَتَّمِيزِ الصِّفَاتُ ، وَلَمْ تَحْتَجْ إِلَى إِثْبَاتٍ .

وَنَفَاهَا الْمَعْتَزَلَةُ ؛ إِذْ فِيهِ تَعَدُّدُ الْقَدَمَاءِ ؛ وَهُوَ كَفَرٌ ، وَتَعْلِيلٌ لِعَالَمِيَّتِهِ بِالْعِلْمِ مَعَ وَجُوبِهَا ، وَاسْتِكْمَالُ بَغِيرِهِ ، وَفِي بَقَائِهَا قِيَامُ الْمَعْنَى بِالْمَعْنَى .

قُلْنَا : الْكَفَرُ تَعَدُّدُ ذَوَاتٍ قَدِيمَةٍ لَا ذَاتٍ وَصِفَاتٍ ، وَوَجُوبُ عَالَمِيَّتِهِ : بِمَعْنَى امْتِنَاعِ خُلُوقِ ذَاتِهِ عَنْهَا ، وَالْمُحَالُ اسْتِكْمَالُهُ بِصِفَةٍ كَمَالٍ لِبَغِيرِهِ ، وَقِيَامُ الْعَرَضِ بِالْعَرَضِ .

فَمِنْهَا : **الْقُدْرَةُ** ؛ لِاسْتِنَادِ الْحَوَادِثِ إِلَيْهِ وَفَاقًا ، وَلَوْ كَانَ مُوْجِبًا بِذَاتِهِ . لَزِمَ ارْتِفَاعُهُ بَارْتِفَاعِ مَا ثَبَتَ بِالْإِيجَابِ ، وَاسْتِنَادُ مَوَاضِعِ الْكَوَاكِبِ وَالْأَقْطَابِ وَاخْتِلَافِ الْأَعْضَاءِ وَالْأَشْكَالِ إِلَى غَيْرِ الْمَخْتَارِ .

وَقَدْ يُتَمَسَّكُ : بِأَنَّهَا وَغَيْرُهَا صِفَاتُ كَمَالٍ ، وَأَضْدَادُهَا سَمَاتُ نَقْصٍ ، وَبِأَنَّ إِتْقَانَ الْعَالَمِ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ قَادِرٍ .

وَتَمَسَّكُ الْمُخَالَفُ : بِأَنَّ تَعَلُّقَهَا بِالْأَثَرِ إِنْ كَانَ قَدِيمًا . لَزِمَ قِدَمُهُ ، أَوْ حَادِثًا . تَسْلَسَلَتِ الْحَوَادِثُ .

وَبِأَنَّهُ : يَجِبُ صَدُورُهُ بَعْدَ تَمَامِ الشَّرَاطِطِ ؛ فَلَا اخْتِيَارَ .

وبأنَّ : فعلُهُ إن كان أولى . . لَزِمَ الاستكمالُ بالغيرِ ، وإلاَّ .
فالعَبَثُ .

وبأنَّه : إن عَلِمَ وقوعَهُ . . وَجَبَ ، أو عَدَمَهُ . . امْتَنَعَ ؛ فلا يكونُ
مقدورًا .

وبأنَّه : يلزِمُ انقلابُ الممتنعِ ممكنًا ، أو استنادُ الأزليِّ إلى القادرِ .
قلنا : يجوزُ أن يكونَ تعلُّقُها في الأزلِ بإيجاده في وقته .
وحدوثُهُ لذاتها .

والوجوبُ بالاختيارِ عينُهُ .

والأولى في نفسه أو لغيره . . لا يكونُ عبثًا .

وواجبُ الوقوعِ يَعْلَمُ وقوعَهُ بقدرتهِ .

والحادثُ ممكنٌ في الأزلِ لذاتهِ ، ممتنعٌ لكونهِ أثرَ المختارِ .

وهي لا تتناهى ذاتًا وتعلُّقًا ، وشاملةٌ ؛ إذ هو على كلِّ شيءٍ قديرٌ .

وخولِفَ في القبائحِ ، ومقدورِ العبدِ ، ومثلهِ .

فالكلُّ مستندٌ إليه ابتداءً عندنا ، وابتداءً أو بوسطٍ عند غيرنا ، وبلا
اختيارٍ ابتداءً أو بوسطٍ عند الحكماءِ .

ومنها : **العلمُ** ؛ لأنَّه قادرٌ مختارٌ ، وفِعْلُهُ مُتَقَنَّ . وإثباتُهُ بالسَّمْعِ
دورٌ . ولا يَتَنَاهَى ، وشاملٌ ؛ إذ هو بكلِّ شيءٍ عليمٌ .

ومُنِعَ عِلْمُهُ بعِلْمِهِ ؛ لِلزُّومِ انِّصَافِهِ بما لا يَتَنَاهَى . وبذاتهِ ؛ لِعَدَمِ
التَّغَايِرِ . وبما لا يَتَنَاهَى ؛ لِعَدَمِ تَمَيُّزِهِ . وبالمعدومِ ؛ لأنَّه نفْيٌ محضٌ .
وبالجزئياتِ ؛ لِتَغْيِيرِهَا .

وَرَدَّ : بَأَنَّ الْعِلْمَ صِفَةً ذَاتُ إِضَافَةٍ فَلَا يَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِ مَعْلُومِهِ ، وَإِلَّا لَتَكَثَّرَ بِتَكْثُرِهِ ؛ كَمَرَاةٍ تَنَكِّشُفُ بِهَا الصُّورُ . وَبَأَنَّ عِلْمَهُ بِأَنَّ الْحَادِثَ يَوْجَدُ . . هُوَ عِلْمُهُ بِأَنَّهُ وَجَدَ .

ومنها : **الإرادة نصًا** ، واستلزمها فعله اختيارًا ، وهي صفة بها يختصُّ أَحَدُ طَرَفِي الْمَقْدُورِ بِالْوُقُوعِ ، وَتَعَلُّقُهَا لِذَاتِهَا ، وَلَا يَنْفِي الْإِخْتِيَارَ ، وَلَا يَلْزَمُ قِدَمُ الْمُرَادِ .

والقول بأنها حادثة قائمة بذاتها . . بطلانه ضروري .

وعِلْمُهُ بِالنِّظَامِ الْأَكْمَلِ ، وَالذَّاعِيَةُ بِمَعْنَى عِلْمِهِ بِنَفْعٍ زَائِدٍ فِي الْفَعْلِ ، وَكَوْنُهُ غَيْرَ مُكْرَهٍ وَلَا سَاهٍ ، وَلِفَعْلِهِ عِلْمُهُ بِهِ وَلِفَعْلٍ غَيْرِهِ أَمْرُهُ بِهِ . . نَفْيٌ لِمَعْنَاهَا .

ومنها : **الحياة والسمع والبصر** ، بقواطع النصِّ وإجماع الأنبياء ، وَالْخُلُوعُ عَنْهَا نَقْصٌ ، وَلَا يَلْزَمُ قِدَمُ الْمَسْمُوعِ وَالْمَبْصُرِ .

وجعلُ الحياة اعتدالَ المزاجِ ، وهما تَأَثَّرَ الْحَاسَّةِ ، أَوِ الْعِلْمِ بِمَتَعَلِّقِهِمَا . . مَمْنُوعٌ .

وَلَمْ يَرِدْ بِوَصْفِهِ بِالشَّمِّ وَالذَّوْقِ وَاللَّمْسِ نَصٌّ ، وَلَمْ يُجَوِّزْهُ عَقْلٌ ، **وَالْمَذْهَبُ وَصْفُهُ بِإِدْرَاكِهَا .**

ومنها : **الكلام** ، بإجماع الأنبياء ؛ إِذْ قَدْ ثَبَتَ صِدْقُهُمْ بِالْمَعْجَزَةِ بِدُونِ تَوْقُفِهَا عَلَى إِخْبَارِ اللَّهِ عَنْهُ ، مَعَ أَنَّ ضِدَّهُ فِي الْحَيِّ نَقْصٌ .

وهو عندنا : صِفَةٌ قَدِيمَةٌ مُنَافِيَةٌ لِلشُّكُوتِ وَالْآفَةِ ، يُدَلُّ عَلَيْهَا بِالْعِبَارَةِ وَالْكِتَابَةِ ؛ إِذِ الْمَتَكَلِّمُ مَنْ قَامَ بِهِ الْكَلَامُ لَا مَنْ أَوْجَدَهُ ، وَلَا يُمَكِّنُ الْحِسِّيُّ . . فَتَعَيَّنَ النَّفْسِيُّ . وَكُلُّ مَنْ يَأْمُرُ وَيَنْهَى وَيُخْبِرُ . . يَجْدُ فِي نَفْسِهِ

معنى غير العلم والإرادة يُعبرُ عنه بما يُسمَّى حَسْبًا ، وشاعَ اسمه بالكلام .
وقال غيرنا : لا يفهم منه إلا الحسِّي ، وزعم الحنابلة والحشوية
 قدمه . وبطلانه ضروري . والمعتزلة حدوثه في جسم ، ومعنى تكلمه
 به : خلقه فيه .

ولا نزاع في تسميته قرآنًا وكلامَ الله ؛ لدلالته على القديم ، وإنشائه
 في اللوح ، أو الملك .

وخصَّ العربيُّ منه باسم القرآن ، وهو ما عُرفَ عند العامة وعلماء
 الأصول ، ووصفَ بما يلهجُ بحدوثه ؛ كالعربي والمنزل .

وليس الإخبارُ في الأزَلِ بالماضي كذبًا ، ولا ما حكي قادمًا في
 إعجازه ، ولا الأمرُ والنهي سفهاً أو عبثًا .

وهو في الأزَلِ واحدٌ يتكثَّرُ بتعلُّقه ؛ إذ لم يردْ بتعدُّده نصٌّ .

وزيد البقاء صفةٌ ؛ لامتناع الباقي بلا بقاء .

ورُدَّ : بأنَّه استمرارُ الوجود ، وبأنَّه يعودُ الكلامُ إلى بقاءه .

والتكوين صفةٌ ؛ لأنَّه إجماعًا الخالق ، يُكوِّنُ الأشياءَ بكلمةٍ أزليَّةٍ هي
 (كُن) ، وتمدَّح به في الأزَلِ . ولا يلزمُ قِدَمُ المكوَّن .

والحقُّ : أنَّه إضافةٌ تُعقلُ منْ تعلُّقِ المؤثِّرِ بالآثر ، وليس إلاَّ تعلُّقُ
 القدرة والإرادة . وتمدُّحه في الأزَلِ بالخالقيَّةِ ؛ كتمدُّحه فيه بالتَّسبيحِ له ؛
 أي : هو بحيث يكونُ له فيما لا يزالُ .

وقولُ الشَّيخِ : التكوينُ هو المكوَّن . . معناه : ليس بينهما تغايرٌ في
 الخارج .

ثمَّ الاستواءُ ، واليدُ ، والوجهُ ، والعينُ ونحوها . . مجازٌ وتمثيلٌ .

[الفِضْلُ الرَّابِعُ : فِي أَحْوَاحِ]

والحق : صَحَّةُ رُؤْيَيْهِ تَعَالَى ، ويراها المؤمنونَ قبلَ دخولِ الجنةِ وبعدهُ
بلا جهةٍ ومُقابِلَةٍ .

أَمَّا صَحَّتُهَا : فلأنَّ موسىَ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ طَلَبَهَا ، واللهُ عَلَّقَهَا
على ممكِنٍ وهو استقرارُ الجبلِ .

وحملُها على أَنَّهُ إِنَّمَا طَلَبَ الْعِلْمَ ، أو رُؤْيَا آيَةٍ ، أو لِقَوْمِهِ ، أو ليزدادَ
طُمَأْنِينَةً . فاسدٌ ، ولأنَّ متعلِّقَ رُؤْيَا الجواهرِ والعروضِ هو الوجودُ
المشتركُ بينهما وبينَهُ تَعَالَى ؛ إذ الحدوثُ عَدَمِيٌّ ، فَلَزِمَ صَحَّةُ رُؤْيَيْهِ
وصفاته ، بل كلُّ موجودٍ ، ولو عِلْمًا وصوتًا وطعمًا ؛ إذ جوازُ الرُّؤْيَا
بتحقيقِ مُتعلِّقِهَا . . ضروريٌّ .

وَأَمَّا وَقُوعُهَا : فإجماعًا ، ونصًّا ؛ مثلُ : ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ ؛ إذ النَّظَرُ
المُعَدَّى بـ (إلى) بمعنى الرُّؤْيَا . وحملُهُ على الانتظارِ ، و (إلى) على
النُّعْمَةِ . . بعيدٌ .

﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ ، ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ ،
«إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ» ، «فَيَنْظُرُونَ إِلَىٰ وَجْهِ اللَّهِ» .

ومَنَعَةُ الْمُعْتَزِلَةِ ؛ باقتضائها المُقابِلَةَ ودوامَها .

﴿لَا تُدْرِكُهُ الْآبْصَارُ﴾ ؛ لظهورِهِ في عمومِ السَّلْبِ .

وَرُدُّ : بمنعِ عُمومِهِ للأشخاصِ والأوقاتِ .

﴿لَنْ تَرِنِّي﴾ ؛ ليس للتأبيدِ ، ولا عمومِ الأوقاتِ .

واستعظامه سؤال رؤيته ؛ لتعتتهم وطلبهم في الدنيا .
 وجوز الأكثر إدراكه بباقي الحواس بدون اتصال بها .
ولا يدرك كنه ذاته ؛ إذ لا يعلم منه إلا وجود وصفات وسلوب وإضافات .
 وتصور ذاته يمنع الشركة فيه ، لا ما يصدق عليه مما يعلم منه .

الفصل الخامس : في أفعال

هذا ومن أفعاله : خلق فعل عبادته ، وإنما لهم الكسب ، وهو أمر إضافي يجب منهم ، ولا يوجب وجوده ؛ بل اتصافهم به .
 فقد ورد أن كل كائن بقدرته ومشيته : ﴿ قُلِ اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ ،
 ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ ، ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْتُهُ بِقَدَرٍ ﴾ ، « كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ » ،
 « وَيُؤْمِنُ بِالْقَدَرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ » ، « إِنَّ اللَّهَ يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنَعَتُهُ » .
لا هم ، وإلا لزم اجتماع مؤثرين ، ولعلموا تفاصيله ، ولتمكنوا من تركه ، ولقدروا على إعادته ، وخلق مثله والجسم ، ولكان فعلهم كخلق الإيمان . أحسن من فعل الله كخلق الشيطان ، ولما صح سؤال الإيمان والشكر عليه .

وقال المعتزلة : هم ، فلزمهم كون كل حيوان خالقا ، ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ، ﴿ هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ ﴾ ، ﴿ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ ، ﴿ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ ﴾ ، ﴿ وَمَا بِكُمْ مِّنْ نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ .

ثم منهم من ادعى أنه ضروري ؛ إذ كل أحد يفرق بين حركة سقوطه

وصعوده ، ويقطع بأن ما يُتمنى أو يُؤمر به أو يُنهى عنه أو يُعجب منه .
إنما هو فعل فاعله .

قلنا : لا يُفید أنه بخلقهِ ؛ بل كونه متعلق قدرته وإرادته ، واقعاً وفق قصده وداعيته .

ومنهم من قال : لولا استقلالهم . لبطل المدح والذم ، والأمر والنهي ، والثواب والعقاب ، وفوائد الوعد والوعيد ، وفرق ما حسن وقبح .

قلنا : يكفي تعلق قدرتهم وإرادتهم به واقعاً بكسبهم ، مع أنه قد يجب أو يمتنع وفقاً لمرجح موجب ، أو علمه الأزلي .
والقبيح فعل القبيح لا خلقه .

والفاعل من قام به الفعل لا من أوجده .

فإن احتجوا :

بما ورد بإسناد الأفعال إليهم ؛ نحو : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا ﴾ ،
﴿ وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ ﴾ ، ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ﴾ ، ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ ،
﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾ ، ﴿ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ ﴾ ،
﴿ حَتَّىٰ أَخْبِرَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا ﴾ ، ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾ .

وبتعليقها بمشيئتهم : ﴿ فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ ﴾ ، ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ ﴾ .

وبأنه لا مانع من الإيمان والطاعة ، ولا إجماع على الكفر والمعصية ،
﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا ﴾ ، ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ .

قلنا : معارض بما مر ، فالتعويل على العقليات .

والحق : لا جبر ولا تفويض ، بل أمر بينهما ؛ إذ المبادئ القريبة

اختيارية ، والبعيدة اضطرارية ، فالعبد مضطر في صورة مختار ، وفعله بقضاء الله وقدره ؛ بمعنى : خلقه وتقديره ابتداءً ، أو بوسط موجب ، والرضى به واجب لا بالمقضي مطلقاً .

وعند المعتزلة : لا يرد إلا بمعنى الإعلام والكتابة أو الإلزام .

ثم لا خلاف في ذم القدرية ؛ لإفراطهم في نفي القدر ، ومن ثم سئوا قدرية ، وقولهم : مثبتة أولى به . . يكذبهُ : « القدرية مجوس هذه الأمة » ، « إذا قامت القيامة . . نادى مناد : أين خصماء الله ؟ فتقوم القدرية » ، مع أن من يضيفه إلى نفسه . . أولى .

والوارد بأن الكل بمشيئة الله . . كثير ؛ حتى صار كالمثل : « ما شاء الله . . كان ، وما لم يشأ . . لم يكن » ، كيف وهو خالق له مريدُه ، وعالم بعدم وقوع ما لا يقع فلا يريدُه ؟ !

وجزم المعتزلة : بأنه لا يريد القباح ، بل ضدها وإن لم يقع ، فجعلوا أكثر ما يجري في ملكه خلاف مراده ؛ إذ إرادة القبيح . . قبيحة ، والعقاب على ما أريد . . ظلم ، والأمر بما لا يُراد والنهي عما يُراد . . سفة ، والإرادة تستلزم الأمر والرضى والمحبة . **وكله فاسد .**

وما احتجوا به من نص لنفي إرادته لها . . معارض بأدل منه .

ورده على من قال : ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا ﴾ ؛ لأنهم قالوه استهزاء ، ومن ثم جعلهم مكذبين لا كاذبين ، ونفى مشيئة هدايتهم ؛ فقال : ﴿ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ .

و : ﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾ . . أريد بين الناس مجاري عاداتهم ، أو ما قابل المرضى لا المراد .

وحُسنُ الشيء وقُبْحُهُ ؛ بمعنى : تَرْتُبُ الذَّمَّ والعِقَابِ .. شرعي ، ولو كان لذاته .. لَمَا تَخَلَّفَ عنه ، وَلِكونِ العبدِ لا يَسْتَقِلُّ بفعله .

والمعتزلة : عقلي ضرورة ؛ كحُسنِ العدلِ ، أو نظراً ؛ كحُسنِ الكذبِ النَّافعِ ، أو إعانة ؛ كحُسنِ صومِ أوَّلِ شوال ، ولأنَّ إثارة الصدقِ والإنقاذِ عندَ الاستواءِ .

قلنا : غيرُ المتنازعِ . والإيثارة لِمَا رُكِّزَ في النفوسِ .

ثُمَّ لا خلاف في وقوع التَّكْلِيفِ بما امتنع لغيره عقلاً ؛ كإيمان مَنْ وَرَدَ أَنَّهُ لا يؤمنُ ، ولا في عَدَمِهِ بما امتنع لذاته ، وَجُوزَ كالمُمتنع لغيره عادة ؛ لانتفاء القُبْحِ العقليِّ وإنْ مُنِعَ ؛ لأنَّه سَفَهٌ ، ولا يَقَعُ .

ومِنَّا مَنْ قال : تكليفُ مَنْ جاء أَنَّهُ لا يؤمنُ بالإيمانِ بجميعِ ما وَرَدَ ، ومنه أَنَّهُ لا يؤمنُ .. تكليفُ بجمعِ نقيضين .

قلنا : إِنَّمَا كُلفَ بتحصيله ؛ لأنَّه ممكنٌ في نفسه ممتنعٌ لِعِلْمِهِ .

لا تُعَلَّلُ أفعاله بغرضٍ ، وما تَرْتَبَ عليها مِنْ حِكمٍ ومصالحٍ وغاياتٍ ومنافعٍ .. لعباده .

وقال المعتزلة : يجبُ . والغرضُ بالتَّكْلِيفِ : التَّعْرِيضُ للثوابِ في الآخرة ؛ لِمَا وَرَدَ ، مع أَنَّ الإضرارَ بلا استحقاقٍ ولا نفعٍ .. ظلمٌ ، فَالتَّعْرِيضُ لَهُ هي الجهةُ الْمُحَسَّنَةُ .

وعورِضٌ : بِمَا في تكليفِ الكافرِ مِنْ تعريضِهِ للعِقَابِ ، مع أَنَّ الثوابَ قد يكونُ فضلاً مِنَ اللَّهِ تعالى ، أو هو المَالِكُ فلا ظُلْمَ منه ، ولو سُلِّمَ لزومُ الغرضِ .. فقد يكونُ ابتلاءً أو شكراً أو حفظاً أو أمراً لا يُعَلَّمُ .

الفصل السادس: في تفاريع الأفعال

قد وَرَدَ نِسْبَةُ الْهَدَايَةِ وَالْإِضْلَالِ وَالْخْتِمِ وَالْمَدِّ إِلَى اللَّهِ .

فَعِنْدَنَا : بِمَعْنَى خَلَقِ الْإِهْتِدَاءِ وَالضَّلَالِ .

وَاللُّطْفُ وَالتَّوْفِيقُ ؛ أَي : الْعِصْمَةُ : خَلَقُ قُدْرَةِ الطَّاعَةِ ، وَضُدُّهُمَا الْخِذْلَانُ ، أَوِ الْعِصْمَةُ : أَنْ لَا يَخْلُقَ ذَنْبًا ، أَوْ مَلَكَهٌ تَمْنَعُ صُدُورَهُ .

وَالْمَعْتَزَلَةُ : الْهَدَايَةُ : الْإِرْشَادُ إِلَى الْحَقِّ ، وَفِي الْآخِرَةِ إِلَى الْجَنَّةِ ، أَوِ الدَّلَالَةُ الْمَوْصِلَةُ إِلَى الْبُغْيَةِ ، أَوْ مَنَحُ اللَّطْفِ ، وَالْإِضْلَالُ مَنَعُهُ .

وَاللُّطْفُ : مَا يَخْتَارُ الْمَكْلَفُ عِنْدَهُ الطَّاعَةَ فَعَلًا أَوْ تَرْكًا ، أَوْ مَا يُقَرَّبُ مِنْهُمَا مَعَ تَمَكُّنِهِ ؛ فَإِنْ حَصَلَ . . سُمِّيَ **مَحْصَلًا** ، أَوْ قَرَّبَ . . سُمِّيَ **مُقَرَّبًا** ، وَخُصَّ **مُحْصَلُ الْوَاجِبِ** بِاسْمِ التَّوْفِيقِ ، وَتَرَكَ الْقَبِيحِ بِاسْمِ الْعِصْمَةِ .

وَالْأَجَلُ : مَا قُدِّرَ أَنَّهُ يَمُوتُ فِيهِ . وَهُوَ وَاحِدٌ ، فَلَا يَمُوتُ أَحَدٌ إِلَّا بِهِ عَادَةً .

وَوُجُوبُ الْجَزَاءِ بِمَا اكْتَسَبَ وَارْتَكَبَ ، وَمَعْنَى : ﴿ وَلَا يُنْقَضُ مِنْ عُمْرِهِ ﴾ : مِنْ عُمْرِ مُعَمَّرٍ ، وَزِيَادَتِهِ بِالْبِرِّ . . كَثْرَةُ الْخَيْرِ وَالْبِرَكَةِ ؛ لِقَوَائِعَ بَأَنَّهُ لَا تَقْدَمُ وَلَا تَأْخُرُ عَنْهُ .

وَالرِّزْقُ : مَا نَفَعَ ، وَلَوْ حَرَامًا ، فَكُلُّ يَسْتَوْفِي رِزْقَهُ وَلَا يَنْتَفِعُ بِهِ غَيْرُهُ ، وَمَنْ خَصَّهُ بِالْمَأْكُولِ . . لَمْ يَرِغْ غَيْرُهُ رِزْقًا .

وَقِيلَ : مَا يُنْتَفَعُ بِهِ ، زَادَ **الْمَعْتَزَلَةُ** : وَلَا يُمْنَعُ مِنْهُ ؛ لِيَخْرُجَ الْحَرَامُ .

فَلَزِمَهُمْ : أَنَّ مَنْ لَمْ يَعِشْ إِلَّا بِهِ . . لَمْ يَرْزُقْهُ اللَّهُ ، وَقَدْ قَالَ : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ﴾ .

والسعر : تقدير ما يُباع به ، ويكون غلاء ورخصاً بأسباب من الله ، فهو المُسعر ، خلافاً للمعتزلة .

وقد أوجبوا عليه اللطف ؛ لكون منعه نقضاً لغرضه ، وتقريباً أو تحصيلاً للمعصية ، ولا يتم الواجب إلا به .

قلنا : لو وجب . . لما بقي كافر ولا فاسق ، ولا خلا عصر من نبي ولا ولي .

والعوض : وهو نفع خالٍ عن تعظيم في مقابلة ألم ونحوه ؛ لأن تركه ظلم .

والأصلح ؛ لأن تركه بخل وسفه .

قلنا : لو وجب . . لما خلق كافراً فقيراً مُبتلى ، ولا خلده في النار ، ولا أَمَات مُحسناً ، ولا أبقى مُسيئاً ، ولا حَسَنَ دعاء لرفع بلاء .

[الفصل السابع : في أسماء]

تيممة : لا نزاع في مغايرة الاسم لمُسمَّاه كالتسمية ، وقد يُرادُ بها اللفظ ، وبه مدلوله أو لفظه ، فنشأ خلافٌ أهو اللفظ أو المُسمَّى ؟ فمن أخذَه مطابقاً . . قال : هو هو ، أو أعم ، فإمّا هو أو غيره ، أو لا هو ولا غيره .

فتمسكُهما بنحو : ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ ، و﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ . لا يصح ؛ إذ النزاع إنما هو في مدلوله .

ولا في كثرة أسمائه باعتبار صفاته ثبوتية وسلبية وإضافية وفعلية ، ولا في منع ما هو باعتبار الجزء .

والحق : ثبت ما هو باعتبار الذات ؛ وهو لفظُ (الله) ، وإن كان
الإله للمعبود ، ومنع ما اتصف بمعناه مُشعرًا بإجلاله ، ولم يرد به إذن ،
ولم يَجْز ؛ كالحارث والزارع ؛ لعدم الإجلال ، وكالعارف والفطن ؛
لوهم الإخلال .

وما اشتهر به التوقيف منها . تسعة وتسعون .



مَقْصِدُ السَّائِسِ

مَقْصِدُ السَّمْعَيْنِ

الفصل الأول : في النبوة

منها : النبوة .

النبى : مَنْ بُعِثَ لتبليغِ ما أُوحِيَ إليه ، وقد يُخَصُّ الرَّسُولُ بِمَنْ لَهُ شريعةٌ وكتابٌ .

والبعثة : لطفٌ ورحمةٌ تتضمَّنُ مصالحَ ؛ كمُعاضدةِ العقلِ ، وإفادتهِ الحُكْمَ ، وإزالةِ الخوفِ .

ويعْرِفُهَا المبعوثُ بِنَصْبِ الأدلةِ ، أو عِلْمِ ضروريٍّ .

ومنافعُ التَّكْلِيفِ أَكْثَرُ مِنْ مضارِّهِ وإنْ خَفِيَ بعضها على بعضٍ ؛ كهيئاتِ الصَّلَاةِ والحجِّ .

وثبوتها بالمعجزة ، وهي : أمرٌ خارقٌ للعادةِ مقرونٌ بالتَّحْدِي ، وإمكانها ضروريٌّ .

ووجهُ دلالتها : أنَّها كصريحِ القولِ ؛ كَمَنْ قال : أنا رسولُ هذا المَلِكِ ، وَحُجَّتِي : أنْ يقومَ عن سريره ثلاثاً ، ففَعَلَ ؛ فَإِنَّهُ يُفِيدُ علماً ضرورياً عادياً .

ولا يَقْدَحُ فِيهِ احتمالُ كونهِ مِنْهُ لخاصَّةٍ فيه ، أو اِطِّلاعِهِ على خاصَّةٍ ،

أو وضع فلکي ، أو من ملك ، أو جن ، أو ابتداء عادة ، أو لم يعارض ،
أو عورض ولم يُنقل ، أو لا لغرض تصديقه ، أو إجابة لدعوته ، أو
معجزة لنبي آخر ؛ لعدم منافاتها للعلوم العادية القطعية .

على أن كلامنا فيما ثبت عجزهم عن معارضته قطعاً ، مع فرط
اهتمامهم بها .

وأنه لا مؤثر فيه إلا الله ، وأن التصديق لا يتوقف على كونه غرضاً
له ، وأن ظهوره على يد الكاذب وإن جُوز . قطعي الانتفاء .

ولا ريب في أن محمدًا رسول الله ؛ لادّعاء الرسالة وإظهاره
المعجزة ، فأتى بقرآن أعجز بفصاحته البلغاء مع كثرتهم وحرصهم على
ردّ دعواه ، ولم يطعنوا فيه ؛ لكمال حسنا وفصاحة ونظمًا وبلاغة ، مع
حذقيهم وعداوتهم ؛ بل جعلوه سحرًا تعجبًا من فصاحته لا من عدم
معارضته ، فبطل قول الصرفة ، على أن نقص بلاغته أدخل فيها .

ولإخباره عن المغيبات ؛ كقصّة موسى ، و﴿آلَمْ * غَلَبَتِ الرُّومُ﴾ ،
﴿وَعَدَكُمُ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً﴾ ، ﴿سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ﴾ ، «تَقَاتِلْ بَعْدِي
النَّكِيثِينَ» ، «وَبِحَ عَمَارٍ ؛ تَقْتُلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَةُ» .

ولإظهاره خوارق ؛ كخاتم النبوة ، وولادته مختونًا مسرورًا ، وبلوغه
غاية في كمال صفاته ، وإجابة دعوته ، وسقوط شرف قصور الأكاسرة
والأوثان ليلة وُلِدَ ، وإظلال السحاب ، وانشقاق القمر ، ومجيء
الشجر ، وتسليم الحجر ، وتسبيح الحصى ، وحنين الجذع .

ويؤكد كده : إظهاره دينه على الأديان مع قلة الأعوان ، وما اجتمع فيه
وفي دينه من كمال ، وما ورد به كتب الأنبياء .

وَمُنْكَرُ نَبَوْتِهِ أَحَالَ النَّسْخَ عَمُومًا ، وَلِدِينِ مُوسَى خَاصَّةً ؛ تَمَسُّكَابَ :
تَمَسَّكُوا بِهِ أَبَدًا^(١) .

قُلْنَا : اخْتِلَاقٌ ، أَوْ عِبَارَةٌ عَنْ طُولِ الزَّمَانِ .

وَبُعِثَ كَافَّةً ، وَلَا نَبِيَّ بَعْدَهُ ، وَلَا نَسْخَ لِدِينِهِ .

وَهُوَ أَفْضَلُهُمْ ، وَأَمَّتُهُ خَيْرُ الْأُمَمِ ، وَبَعْدَهُ آدَمُ أَوْ نُوحٌ أَوْ إِبْرَاهِيمُ أَوْ
مُوسَى أَوْ عِيسَى .

وَعُرِجَ بِجَسَدِهِ بِقِظَةٍ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى نَصًّا ، فَإِلَى السَّمَاءِ
اسْتِفَاضَةً ، فَإِلَى الْجَنَّةِ أَوْ الْعَرْشِ أَوْ طَرَفِ الْعَالَمِ أَحَادًا .

وَشَرِطَ : ذِكُورَةً ، وَكَمَالًا عَقْلِيًّا وَفِطْنَةً وَقُوَّةً رَأْيِيًّا ، وَسَلَامَةً مِمَّا يُنْفَرُ ؛
كَزْنَا الْأَبَاءَ وَعُهِرَ الْأَمَّهَاتِ ، وَفُظَّظَتْ وَغُلْظَتْ ، وَبَرَّصَ وَجُذَامٌ ، وَيُخِلُّ
بِمَرْوَةٍ ؛ كَأَكْلٍ بِطَرِيقٍ وَحِرْفَةٍ دَنِيَّةٍ ، وَعَصْمَةٌ مِنْ كَفَرٍ وَكَذِبٍ وَكِبِيرَةٍ وَلَوْ
سَهْوًا ، سَمْعًا عِنْدَنَا ، وَصَغِيرَةً مُنْفَرَّةً وَعَمَدٍ غَيْرِهَا ، وَإِلَّا لَزِمَ مَا هُوَ مُنْتَفٍ
قِطْعًا ؛ كَحَرَمَةِ اتِّبَاعِهِمْ ، وَوَجُوبِ زَجَرِهِمْ ، وَرَدِّ شَهَادَتِهِمْ ،
وَاسْتِحْقَاقِهِمُ الْعَذَابَ وَالذَّمَّ .

وَمَا وَرَدَ بِذَنبِهِمْ : فَإِمَّا قَبْلَ بَعْثِهِمْ ، أَوْ سَهْوًا ، أَوْ تَرْكًا لِلأَوَّلَى .

وَالْقُرْآنُ قَاضٍ بِأَنَّهُ عَدَدُهُمْ لَا يُحْصَرُ فِيمَا جَاءَ بِهِ الْحَدِيثُ .

وَالْمَلَائِكَةُ كَهُمْ مَعْصُومُونَ ؛ ﴿ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ ﴾ ، ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ ﴾ ،
﴿ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴾ ، ﴿ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ ﴾ .

(١) انظر كتابنا هذا « شرح مقاصد المقاصد » (٢٣٨ / ٢) .

وعورض : بأنَّ إبليسَ عَصَى ، وهو منهم ، وبِقَدْحِهِمْ فِي آدَمَ واستبعادِهِمْ جَعَلَهُ خَلِيفَةً .

قلنا : كان مِنَ الْجَنِّ ، وقصدُهُمْ إِنَّمَا كانَ تَعَجُّبًا مِنْ استخلافِ اللَّهِ مَنْ لا يليقُ مع وجودِ لائِقٍ ، واستكشافًا عن حِكْمَتِهِ .

وَأَمَّا تَعْذِيبُ هَارُوتَ وَمَارُوتَ . . فمُعَاتَبَةٌ ، وَلَمْ يَعْمَلَا بِسِحْرِ ولا اعتَقَدَا تَأْثِيرَهُ ؛ بَلْ أُنْزِلَ عَلَيْهِمَا ابْتِلَاءً ؛ فَعَلَّمَاهُ بِتَحْذِيرٍ وَتَنْبِيهِ .

والأكثر : أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ أَفْضَلُ مِنْهُمْ ، وَمِنَّا مَنْ فَضَّلَ خَوَاصَّنَا عَلَى خَوَاصِّهِمْ ، وَهُمْ عَلَى عَوَامَّنَا ، وَهُمْ عَلَى عَوَامِّهِمْ ؛ بِأَنَّ اكْتِسَابَ الْكَمَالِ وَالْمُواظَبَةَ عَلَى الطَّاعَةِ مَعَ الشَّوَاغِلِ . . أَدْخَلَ فِي اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ ، وَبَنَحَوْ : ﴿ اسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾ ، ﴿ أُنِيبْتُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ ﴾ ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ ، وَهُمْ مِنْهُمْ .

ولِمَنْ خالف : ﴿ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ ﴾ ، ﴿ مَا نَهَكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ ﴾ ، ﴿ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ﴾ ، ﴿ لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ .

قلنا : مؤوَّلٌ ، واطِّرَادُ تَقْدِيمِهِمْ لَفْظًا ؛ لِتَقْدِيمِهِمْ فِي الْوُجُودِ ، أَوْ فِي قُوَّةِ الْإِيمَانِ بِهِمْ ؛ لَخَفَائِهِمْ .

وَمَا لَهُمْ مِنْ كَمَالٍ عِلْمِيًّا وَعَمَلِيًّا بِالْفِعْلِ ، وَقُوَّةٍ عَلَى أَعْمَالٍ عَجِيبَةٍ ، وَإِحَاطَةٍ بِأَسْرَارِ الْغَيْبِ ، وَسَبْقٍ فِي الْخَيْرِ ، وَتَنْزُهُ عَنْ كُلِّ شَرٍّ ، وَتَعَلُّقٍ بِهَيْكَلِ عُلوِّيَّةٍ .

قلنا : مَبْنَاهُ قَوَاعِدُ فِلَسْفِيَّةٍ .

وعِلْمٌ كُلِّيَّةٌ فِعْلِيَّةٌ فِطْرِيَّةٌ هِيَ أَكْمَلُ وَأَكْثَرُ^(١) .

وَالْوَلِيُّ : مَنْ عَرَفَ وَلِزِمَ وَأَعْرَضَ ، وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ تَكْلِيفٌ ، وَلَا يَبْلُغُ دَرَجَةَ نَبِيٍّ ، وَلَا وَلَايَتُهُ أَفْضَلُ .

وتردّدوا : هل ولَايَتُهُ أَفْضَلُ ؛ لِإِنْبَائِهَا عَنِ الْقُرْبِ وَالِاخْتِصَاصِ ، أَوْ نُبُوَّتُهُ ؛ لِإِنْبَائِهَا عَنِ تَوْسُطِهِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْخَلْقِ وَالْقِيَامِ بِمَصَالِحِهِمْ ، مَعَ شَرَفِ مَشَاهِدَةِ الْمَلِكِ ؟

وكرامته تُفَارِقُ المعجزة : لَخُلُوهَا عَنْ دَعْوَى النُّبُوَّةِ ، فَلَا يَنْسَدُ بَابُ إِثْبَاتِهَا ، وَلَا يَلْتَسِسُ بِهِ نَبِيٌّ ؛ بَلْ تُفِيدُ زِيَادَةَ جَلَالَةِ قَدْرِهِ بَنِيْلِ أُمَّتِهِ لَهَا بِبَرَكَةِ اقْتِدَائِهِمْ بِهِ .

وتُفَارِقُ السَّحَرُ : بِأَنَّهُ مِنْ نَفْسٍ شَرِّيرَةٍ بِعَمَلٍ مَخْصُوصٍ يَتَأَتَّى تَعَلُّمُهُ وَتَعْلِيمُهُ ، وَالْحَاكِمُ بِجَوَازِهِمَا . . . الْإِمْكَانُ ، وَبِوُقُوعِهِمَا . . . النَّصْرُ .
وَأَمَّا : ﴿ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ ﴾ . . . فَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا حَقِيقَةَ لَهُ .

وإصابة العينِ حَقٌّ ، نَزَلَ فِيهَا : ﴿ وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ ﴾ ،
وتردّدوا في جَوَازِ الرُّقَى وَتَعْلِيقِ التَّمَائِمِ وَالتَّنْفِثِ وَالمَسْحِ .

الفِضْلُ الثَّانِي : فِي الْمَعَادِ

ومنها : **المَعَادُ .**

الأكثرُ : عَلَى جَوَازِ إِعَادَةِ الْمَعْدُومِ ؛ إِذِ الْإِمْكَانُ ذَاتِي لَا يَزُولُ وَقْتًا دُونَ وَقْتٍ .

(١) انظر كتابنا هذا « شرح مقاصد المقاصد » (٢ / ٢٧٨ ، الحاشية ٢) ففيه تنبيه مهم في هذا الموضع .

على أن وجوده أولاً إن لم يفده زيادة استعداد لقبوله الوجود ثانياً .
فلا ينقص عما عليه ذاته من قابليته له كل وقت .

وإن أفاده . . فقابليته له أقرب ، وإعادته أهون ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ ، وحمل التي هي أهون على إعادة الأجزاء إلى ما كانت عليه . . أولى ، لا على إعادة المعدوم .

وقال منكرها : لا إشارة إليه ، فلا حكم عليه ، ويلزم من جواز إعادته بعينه . . إعادة وقته ، فلا فرق بين كونه مبتدأ ومُعَادًا ، وتخلل العدم بين الشيء ونفسه .

قلنا : والإشارة عقلاً كافية ، والفرق أن المبتدأ ما وقع أولاً ، والمُعَاد ما وقع ثانياً وإن كانا في وقت واحد ، وبه يجوز تخلل العدم .

وهو جسماني ؛ ﴿ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴾ ، ﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ ﴾ ، ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ ، ﴿ أَلَمْ نَكُنْزُبًا ذَٰلِكَ رَجْعَ بَعِيدٍ ﴾ .

وأوجه المعتزلة بإيجابهم الثواب والعقاب والعوض .

أورؤحاني ، أوهما .

وليس تناسخاً ؛ لأنه عود إلى أجزاء أصلية لبدن أول وإن لم يكن بعينه .

وصرف ما ورد بالجسماني عن ظاهره إلى بيان الرؤحاني تمثيلاً وتصويراً لأحوال سعادة النفوس وشقاوتها . . إلحاد .

ونفاهما من لا يُعْتَدُّ به ؛ لامتناع إعادة المعدوم ، ولأنه لو أكل إنسان إنساناً ؛ فما أكل إن أعيد في بدن الأكل أو المأكول . . لم يُعَدِ الآخر

بَعِيْنِهِ ، وَيَلْزَمُ فِي أَكْلِ كَافِرٍ مُؤْمِنًا . . . تَنْعِيمُ الْأَجْزَاءِ الْعَاصِيَةِ أَوْ تَعْذِيبُ الْمَطِيعَةِ .

قلنا : امتناعُها ممنوعٌ ، والمُعَادُ أَجْزَاءُ أَوَّلِ الْفَطْرَةِ لَا الْغِذَائِيَّةِ ، فَالْمُعَادُ مِنْهُمَا مَبْدَأُ الْخَلْقِ ، وَقَدْ لَا يَجْعَلُهَا اللَّهُ نَظْفَةً وَأَجْزَاءً أَصْلِيَّةً لِبَدَنِ آخَرَ .

وهو إِبْجَادٌ بَعْدَ فَنَاءٍ ، أَوْ جَمْعٌ بَعْدَ تَفْرِيقٍ ، وَلِكُلِّ ظَوَاهِرٍ ، أَوْ هَمَا ، وَتَوَقَّفَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ .

وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ الْآنَ ؛ لِقِصَّةِ آدَمَ ، وَظَاهِرٍ نَحْوِ : ﴿ أَعَدَّتْ ﴾ ، ﴿ وَأَزَلَفَتْ ﴾ ، ﴿ وَبُرِزَتْ ﴾ .

وَحُصِّنَا مِنْ عَمُومِ ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ ، أَوْ فَنَاؤُهُمَا صُورَةً لَا ذَاتًا ، أَوْ لِحِظَةً لَا يُنَافِي دَوَامَهُمَا عُرفًا .

وَلَمْ يَرِدْ مَا يُعَيِّنُ مَكَانَهُمَا ، **وَالْأَكْثَرُ :** أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ الْعَرْشِ ، وَالنَّارَ تَحْتَ الْأَرْضَيْنِ . **وَالْحَقُّ :** التَّوَقُّفُ .

سؤال القبرِ وعذابه ونعيمه حقٌّ ؛ بِمِثْلِ : « إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ . . . أَتَاهُ مَلَكَانِ » ، « إِنَّهُمَا لَيُعَذِّبَانِ » ، « الْقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفْرِ النَّارِ » ، « النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا » ، « أَغْرِقُوا فَأَدْخِلُوا نَارًا » ، « يُرْزَقُونَ * فَرِحِينَ » ، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ لَا يَرَى نَاضِرٌ مِيتَ مَا يَجْرِي عَلَيْهِ ، وَأَنْ يُوسَّعَ اللَّهُ لِحْدَهُ ، وَأَنْ يُبْقِيَ مَمَّنْ أَحْرَقَ أَوْ أَكَلَ مَا تَقُومُ بِهِ حَيَاةٌ قَدَرًا مَا يَأْلَمُ وَيَلْتَذُّ .

وَمَا جَاءَ ظَاهِرُهُ إِمَاتَةُ الدُّنْيَا وَإِحْيَاءُ الْحَشْرِ . . . لَا يَنْفِيهَا ، وَفِي كَوْنِهَا بِإِعَادَةِ الرُّوحِ . . . تَرَدُّدٌ .

ولا يُسألُ نبيٌّ ، وشهيدٌ ، وطفلٌ ولو لكافرٌ .

وما وَرَدَ : كالحسابِ وأهوالِهِ ، والميزانِ - ليعلمَ مقدارُ العملِ وأنه مجزيٌّ به عدلاً وفضلاً ، ومرتبةُ الكاملِ والناقصِ - والحوضِ ، والصراطِ يمرُّ عليه كلُّ أحدٍ . . فممكنةٌ ، أخبرَ بها الصادقُ ، فإنكارُها عنادٌ ، أوليسَ القادرُ على مشيه في الماءِ . . بقادرٍ على أن يمشيه عليه وإن كان أدقَّ من الشعرِ وأحدَّ من السيفِ ؟! فلا يؤوَّلُ بطريقِ الجنةِ ، والنَّارِ ، أو الأدلَّةِ الواضحةِ ، أو العباداتِ .

وأن يزنَ صحائفَ الأعمالِ ، أو يجعلها أجساماً نورانيةً وظلمانيةً ، فلا يؤوَّلُ بالعدلِ أو الإدراكِ .

ثمَّ الثوابُ فضلٌ والعقابُ عدلٌ بلا وجوبٍ ، إلا أنه وعدٌ فلا يخلفُ ، وأوعدَ وله عندنا أن يخلفَ ، وبلا استحقاقٍ إلا بمعنى أن ترتبهُما على الفعلِ والتركِ . . ملائمٌ في مجاري العقولِ والعاداتِ ؛ إذ لا واجبَ عليه ، والطاعاتُ وإن كثرتْ . . لا تفي بشكرٍ بعضِ نعمِهِ ، ولو استحقَّ . . لم يسقطا ، ولزمَ إثابةُ مَنْ عاش مؤمناً ثم كفرَ ، أو كافراً ثم آمنَ .

ولا خلافٌ في خلودِ المؤمنِ في الجنةِ ، والكافرِ في النارِ دونِ أطفالِهِمْ ، خلافاً للأكثرِ .

ولا يُخلدُ فيها ذو كبيرةٍ مات مؤمناً ولم يتبْ ؛ لما جاء بخروجهِ منها ودخولهِ الجنةِ ، ولأنَّ ما استحقَّه من ثوابٍ وعدا أو عقلاً . . لا يمكنُ إلا بهما ، خلافاً للمعتزلةِ ؛ لعمومِ وعيدِ الخلودِ ، ولأنَّهُ لو خرَجَ الفاسقُ لخَرَجَ الكافرُ بجامعِ تناهيهما .

قلنا : خُصَّ بالكُفَّارِ ، أو أريدَ به مَنْ استَحَلَّ ، أو المُكْثُ الطَّوِيلُ .
ولا نُسَلِّمُ عَلَيْهِ التَّنَاهِي ، ولا تناهي الكُفْرَ قَدْرًا ، ولا صَحَّةَ القِيَّاسِ مع
النَّصِّ [و] في الاعتقادات^(١) .

وزعم أكثرهم : أنَّ كبيرةً واحدةً تُحِبُّ جميعَ الطَّاعاتِ ، مخالفاً
للسَّمْعِ والعقلِ .

ومنهم مَنْ قال : أيُّ عملٍ زادَ أجراً ووزراً لا عدداً . أَحَبُّ الأَقْلَ
محضاً أو موازنةً ، ومثُلُ : ﴿ لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ ﴾ ، ﴿ حَبِطَتْ
أَعْمَلُهُمْ ﴾ ، ﴿ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَلُكُمْ ﴾ . فلا يُفِيدُ ما زعموه مِنْ حَبْوَ حَسَنَةٍ
بسيئةٍ سابقةٍ أو لاحقةٍ .

وعارضه : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ .

وألزموا : بأنه لا كبيرةٌ يزيدُ وزرها على أجرِ معرفةِ الله تعالى ، فيجبُ
أن يَدْرُوا بها جميعَ الكبائرِ .

والعفو عنها بلا توبةٍ . . جائزٌ ، ودَلَّ على وقوعِهِ ونفيه عن الكُفْرِ :
﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ ، مع ظاهرٍ : ﴿ إِنَّ
اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً ﴾ ، ﴿ وَيَعْفُوا عَنِ السَّيِّئَاتِ ﴾ ، ﴿ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ ﴾ ،
وصريحٍ : « ادْخَرْتُ شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي » .

وحملُها على الصَّغائرِ ، أو ما بَعَدَ التَّوْبَةِ ، أو تأخيرِ العقوباتِ
المستَحَقَّةِ . . لا يصحُّ .

(١) انظر كتابنا هذا « شرح مقاصد المقاصد » (٣٥٠ / ٢) ففيه تنبيهٌ مهمٌّ في هذا
الموضع .

وَمَنْعَهُ الْمُعْتَزَلَةُ سَمْعًا ، وَبِمَا خَصَّهْمُ مِنَ الْوَعِيدِ ، وَإِلَّا لَزِمَ خُلْفُهُ ،
وَعَقْلًا بِأَنَّهُ إِغْرَاءٌ عَلَى الْقَبَائِحِ .

قلنا : وَعَمَّهُمُ الْوَعْدُ أَيْضًا ، مَعَ بَطْلَانِ خُلْفِهِ اتِّفَاقًا .

وَخُلْفُ الْوَعِيدِ كَرَمٌ ، وَكَفَى بِاحْتِمَالِ الْعُقُوبَةِ زَاجِرًا ، فَكَيْفَ مَعَ
الْقَاطِعِ بِهَا ؟ !

وَإِذَا جَازَ بِلَا شَفَاعَةٍ . . فَمَعَهَا أَوْلَى ؛ إِذْ هِيَ عِنْدَنَا لِحِطِّ السَّيِّئَاتِ
وَطَلَبِ الْمَنَافِعِ .

وَخَصَّهَا الْمُعْتَزَلَةُ بِطَلِبِهَا ، فَمِثْلُ : ﴿ فَمَا نَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ ﴾ خَاصٌّ
بِالْكَفَّارِ ، فَتَمَسُّكُهُمْ بِهِ نَفْيًا لَهَا . . يُكَذِّبُهُ : ﴿ أَسْتَغْفِرُ لَذُنُوبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ
وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ ، « ادْخَرْتُ شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي » .

وَمَنْ حَمَلَهَا عَلَى طَلِبِهَا . . لَزِمَهُ أَنْ يَكُونَ سُؤَالُ زِيَادَةِ كَرَامَتِهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَفَاعَةً لَهُ .

والكبيرة : مَا أَشْعَرَ بِقِلَّةِ الْإِكْتِرَافِ بِالذِّينِ .

أَوْ : مَا تُوعَدُ عَلَيْهِ .

أَوْ : مَا فِيهِ حَدٌّ .

أَوْ : هِيَ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا دُونِهَا .

كُفْرٍ ، وَقَتْلٍ ، وَزَنًا ، وَلِوَاطِ ، وَشُرْبِ مُسْكِرٍ ، وَسَرِقَةٍ ،
وَعَصَبٍ ، وَقَذْفٍ ، وَنَمِيمَةٍ ، وَشَهَادَةِ زُورٍ ، وَبَيْعِ فَاجِرَةٍ ، وَقَطِيعَةٍ
رَحِمٍ ، وَعَقُوقٍ ، وَفِرَارٍ مِنْ زَحْفٍ ، وَأَخْذِ مَالِ يَتِيمٍ ، وَتَطْفِيفٍ فِي غَيْرِ
تَافِهِ ، وَصَلَاةٍ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا بِلَا عُذْرِ ، وَكَذْبٍ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،

وسب أصحابه ، وضرب مؤمن ظلمًا ، وكنتم شهادة ، ورشوة ، وديانة ،
وقيادة ، وسعاية ، ومنع زكاة ، ويأس من رحمة الله وأمن مكره ،
وظهار ، وأكل ميتة وخنزير ، وفطر رمضان ، وغلول ، ومحاربة ،
وسحر ، وربا ، وإصرار صغيرة .

التوبة : لا نزاع في وجوبها ، فعندنا سمعًا ، وهي الندم على المعصية
لقبحها ، قيل : مع عزم أن لا يعود ، ولا حاجة إليه ؛ للزوم له .

ولا يجب قبولها ، وزعمه المعتزلة كوجوبها عقلاً ؛ لدفعها ضرر
العقاب ، ويكفي اعتقاد أنه أساء ، ولو أمكنه لردّها ، وسقوط عقابه بها
أو بكثرة ثوابها .

وعندنا : بكرم الله .

وتجب فورًا ، ولا تتلاحق آثام تاركها ، وزعموه .

ولا يلزمه تجديدها كلما ذكر ذنبه ، وكفى الإجمال وإن علمت ،
وتصح عن بعضها ، وخولف .

وقد توقفت صحتها على واجب آخر ؛ كرد مغصوب ، وقد لا يلزم
معها ؛ كحد ، وقضاء واجب ، وإرشاد من أضله ، واعتذار لمن آذاه .

وجب أمر بواجب ، ونهي عن حرام ، ونذب بمندوب ونهي عن
مكروه .

وشرط علم بوجههما ، وتجويز تأثير بلا إثارة فتنة ، ولا يختص بوال
إلا ما يفضي لقتال ، ومجتهد إلا ما يفتقر إليه ، ومن لا يرتكب مثله .

وهما فرض كفاية ، فيسقط ببعض ، ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ . لا ينفي
وجوبهما ، و ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ . منسوخ .

الفصل الثالث: في الأسماء والأحكام

ومنها : الأسماء الشرعية .

كالإيمان ؛ وهو لغة : التصديق .

وشرعاً : تصديقه صلى الله عليه وسلم فيما علم مجيئه به ضرورة ، ﴿ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ﴾ ، ﴿ وَلَمْ تَوْتُمْ قُلُوبُهُمْ ﴾ ، ﴿ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ ﴾ ، ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ ، « اللَّهُمَّ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ » ، « مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْلُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ » .

أو : معرفته ، أو : الإقرار به ، أو مع التصديق ، أو والعمل .
ولا يخرج بتركه منه ؛ لبقاء أصل النجاة ، خلافاً للمعتزلة ،
ولا يدخل في الكفر خلافاً للخوارج ، فالفاسق عندنا مؤمن .

والتصديق : إذعان وقبول ، لا فعل اختياري ، وإن كان مأموراً به ؛
إذ لا يلزم منه أن يكون كذلك ؛ إذ ليس معنى كون المأمور به اختيارياً .
أنه يكون من مقولة أن يفعل ؛ بل إنه يصح تعلق القدرة به وكسبه اختياراً ،
كيفية كان ؛ كالعلم ، أو غيرها ؛ كالقيام والتبرؤ والصلاة والصوم ،
فغايته : أنه يجب أن يكون حاصلاً بالاختيار .

وأما أنه غير ما جعل مقابلاً للتصور . فلا ، ومن ثم لم يكن اليقين بلا
إذعان تصديقاً ، ولا المقارن له بلا كسب إيماناً شرعياً ، ولزم أن يكون
تصديق الملائكة بما ألقى عليهم ، والأنبياء بما أوحى إليهم ، والصديقين
بما سمعوا من نبيهم أو وقع في قلوبهم بمشاهدة معجزته . مكتسباً
اختياراً ، أو يصيروا بعد مكلفين بتحصيله اختياراً .

وضدّه التّكذيبُ ، وغيره العِلْمُ والمعرفة ؛ إذ من الكفار من عَرَفَ الحقَّ ولم يُصدّقْ ؛ ﴿ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ ﴾ ، ﴿ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ ﴾ ، ﴿ وَحَدِّثُوا بِهَا وَاسْتَيْقِنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ﴾ ، وقد وَقَعَ مكانه وأريد بهما العِلْمُ التّصديقيُّ ، ولم يُنقل الإيمانُ ؛ بل خُصَّ تعلُّقه بأمرٍ وَجَبَ بها ممّا احتيجَ لبيانه ، ومن ثمّ امتثلوا بلا توقُّفٍ واستفسارٍ ، وصحَّ في جوابِ « أَخْبِرْنِي عَنْ الْإِيمَانِ . . أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ » .

والأعمالُ غيرُ داخلةٍ فيه ؛ بشهادة : عطفها عليه ونفيها عنه ، وكونه لا يَفُوتُ بفوتها ، واسماً للتّصديقِ ولا نقلَ ، وشرطاً للعبادة ، والمؤمن قد يُؤمّرُ ويُنهى ، ولو مات قبل أن يعمل . . مات مؤمناً .
فمن قال : أنه اسمٌ للثلاثة . . أراد الكامل .

ولم يُنكرِ المعتزلة إطلاقه شرعاً على معناه لغة ؛ بل زعموا نقله إلى **الأعمالِ فعلاً وتركاً** ، وهو الدّينُ ؛ بشهادة : ﴿ وَذَلِكَ دِينَ الْقِيَمَةِ ﴾ ، وهو الإسلامُ ، وهو الإيمانُ ؛ بشهادة : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ ﴾ .
قلنا : جعلُ ذلك إشارةً إلى جملةٍ ما ذكّر . . تأويلٌ ليس أولى منه إلى الإخلاصِ أو التّدئينِ والانقيادِ ، وإيمانهم : بمعنى تصديقهم بوجوبها أو جوازها ، أو مجازٌ .

ونحو : « لَا يَزْنِي الزَّانِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ » . . تغليظٌ .
﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴾ . . تصديقٌ به فقط .
﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ . . تصديقٌ باللسانِ فقط .

والكُفْرُ ؛ بمثل سجدةٍ لصنمٍ ، وإلقاءٍ مصحفٍ بقاذورةٍ . . ليس لكونه

إخلاصاً بالعمل ؛ بل لجعل الشارع بعض المعاصي أمانة للتكذيب ، فمن أتى كبيرة .. مؤمن .

وزعموه : لا مؤمناً ولا كافراً ؛ إذ له بعض أحكام المؤمن والكافر ، فله منزلة بينهما ؛ أخذاً بالمتفق عليه ، وهو الفسق .

قلنا : بل تركا له ، وهو عدم الواسطة .

والخوارج : كافراً ؛ لما ورد تغليظاً .

والحسن : منافقاً ؛ لأن عصيانه دليل كذبه في دعوى تصديقه .

قلنا : ممنوع ، وجعل الكذب والخيانة والخلف آيته .. تهويل .

ولا فرق شرعاً بينه والإسلام ، فحكمهما واحد ؛ لرجوعهما إلى الإذعان والقبول ، فكل مؤمن مسلم وعكسه .

ولتغاير مفهوميهما . تعاطفاً في نحو : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ ، ﴿ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا ﴾ .

ولإطلاق الإسلام على الاستسلام والانقياد الظاهر . ثبت مع نفي الإيمان في نحو : ﴿ قُلْ لَمْ تَوْفِنَا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا ﴾ .

ولكون السؤال عن متعلق الإيمان وشرائع الإسلام .. ورد : « أن تؤمن بالله » ، و « أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » .

والأكثر : لا يزيد ولا ينقص ؛ لأنه التصديق البالغ حد اليقين ، وإنما يتفاوت بجعله اسماً للطاعات .

والحق : يقبلهما ؛ كاليقين ، قوة وضعفاً وقلة وكثرة ؛ ﴿ لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ ﴾ ، ﴿ وَيَزِدَّ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا ﴾ ، « إن الإيمان يزيد حتى يدخل صاحبه الجنة ، وينقص حتى يدخله النار » .

والقول بأن زيادته إنما هي بشأته ودوامه وأعداده ، أو بزيادة المؤمن به ، أو ثمرته وإشراق نوره . . جيد لو صحَّ أنه لا يقبل تفاوتًا .

وجوز فيه المشيئة تبرُّكًا وتأدُّبًا ، أو تردُّدًا في المنجي ؛ أعني : إيمان الموافاة ، لا في الناجز ، وإن مُنعت .

وصحَّ إيمان مقلد ؛ لحصول التصديق جزمًا ، وقياسه على إيمان البأس . . فاسد ؛ لأنه إيمان دفع عذاب ووقت لم يبق له قدرة تصرف في نفسه وانتفاع بها .

وممن منع : من قال : لا بُدَّ في كل مسألة من إقامة حجة ودفع شبهة .

ومنهم من قال : لا بُدَّ من دليل في الجملة ، وإليه رجع متأخرو المعتزلة ، فخصُّوا الخلاف بمن نشأ بعيدًا فأخبر بما يجب اعتقاده فصَدَّق .

والكفر : عدم الإيمان عمًا من شأنه وإن خلا عن تكذيب ، ومن عَرَفَه بالجحد بالله . . أراد جحد شيء مما علِم قطعًا أنه من أحكامه إجمالًا أو تفصيلًا .

والتكفير بمحذور مُكفِّر فعلاً أو تأويلًا مع بقاء التصديق لو سَلِم . . فمبني على جعله علامة للتكذيب ؛ **فالكافر :** من لا إيمان له ، ثم إن أظهره . . فمنافق ، أو سبق كفره إسلام . . فمرتد ، أو قال بتعدد الإله . . فمشرِّك ، أو باستناد الحوادث إلى الزمان . . فدهري ، أو تدبَّر بكتاب سماوي . . فكتابي ، أو نفى الصانع . . فمُعْطَل ، أو أخفى عقائد كفر وفاقا . . فزندق .

ولا نُكْفِرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ خَالَفَ الْحَقَّ ؛ لِأَنَّ خَطَأَهُ غَيْرُ قَادِحٍ فِي
إِسْلَامِهِ مَا لَمْ يُنْكَرْ ضَرُورِيًّا مِنَ الدِّينِ .

وَالْفِسْقُ : الْخُرُوجُ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ بِارْتِكَابِ كَبِيرَةٍ بِلَا تَأْوِيلٍ ، أَوْ إِصْرَارٍ
صَغِيرَةٍ .

وَالْبَدْعَةُ : مُخَالَفَةُ عَقِيدَةِ أَهْلِ الْحَقِّ ، وَحُكْمُهَا : الْإِهَانَةُ ، زَيْدٌ وَفِي
الْفُرُوعِ ، وَكُلُّ مَا لَمْ يَكُنْ فِي عَهْدِ الصَّحَابَةِ .

الفصل الرابع : في الإمامة

ومنها : الإمامة .

رئاسة عامة في أمور دينية ودنيوية خلافة عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
وَلِجَلْبِ مَنْفَعٍ وَدَفْعِ مَضَارٍّ . وَجَبَ عَلَيْنَا شَرْعًا إِجْمَاعًا نَصَبُ إِمَامٍ ، وَلَوْ
مَفْضُولًا .

مُسْلِمًا ، ذَكَرًا ، حُرًّا ، مُكَلَّفًا ، عَدَلًا ، مُجْتَهِدًا ، شُجَاعًا ، ذَا
رَأْيٍ ، سَمِيعًا بَصِيرًا نَاطِقًا ، وَقُرْشِيًّا إِجْمَاعًا ، « الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ » ،
« الْوِلَايَةُ فِي قُرَيْشٍ مَا أَطَاعُوا اللَّهَ » ، « قَدَّمُوا قُرَيْشًا » .

وَحَوْلَفَ بِنَحْوِ : « اسْمَعْ وَأَطِعْ وَلَوْ عَبْدًا » .

وَرُدَّ : بِحَمْلِهِ عَلَى مَنْ نَصَّبَهُ الْإِمَامُ أَمِيرًا .

فَإِنْ فَقِدَ . . فَمِنْ كُنَانَةٍ ، فإِسْمَاعِيلَ ، فَالْعَجَمَ ، فَإِنْ عُجِزَ . . فَذُو
شَوْكَةٍ ، وَانْعَزَلَ بِقَهْرِهِ .

وَشَرَطَ الشَّيْعَةُ : كَوْنَهُ أَفْضَلَ ؛ قِيَاسًا عَلَى النُّبُوَّةِ ، وَهَاشِمِيًّا ؛ بَلْ

عَلَوِيًّا ، ومَعْصُومًا لِحِفْظِهِ الشَّرِيعَةَ ووجوب طاعته ، وغيرُهُ ظالِمٌ لَا يَنَالُ عَهْدَهَا .

قلنا : القياسُ ممنوعٌ ، وحِفْظُهُ لَهَا بِالْأَدَلَّةِ ، وَإِنَّمَا يُطَاعُ فِيهَا لَا يَخَالِفُهَا ، وَعَدَمُ الْعِصْمَةِ لَا يُوْجِبُ الْمَعْصِيَةَ .

وَتَبَيَّنَتْ بِأَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ وَلَوْ وَاحِدًا ؛ لَاقْتِفَائِهِمْ بِعُمَرَ لِأَبِي بَكْرٍ ، وَلَمْ يُنْكَرْ ، أَوْ بَعْدَهُ وَلَوْ شُورَى ، وَقَهْرٌ وَلَوْ فَاسِقًا أَوْ جَاهِلًا ، وَأَيْمٌ .

وَيَنْعَزِلُ بَرْدَةٌ وَجَنُونٌ وَأَسِيرٌ لَا يُرْجَى خَلَاصُهُ ، وَمَرَضٌ يُنْسِيهِ الْعِلْمُ ، وَعَمَى وَصَمَمٌ وَخَرَسٌ ، وَخَلَعَهُ نَفْسُهُ ، لَا بَلَا سَبَبٍ ، وَإِغْمَاءٌ وَفَسْقٌ ، وَيُرْدَعُ بِظُلْمٍ وَغَشَمٍ وَلَوْ بِسِلَاحٍ .

ثُمَّ الْأَكْثَرُ : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُنْصَرَّ عَلَى إِمَامٍ بَعْدَهُ .

وَزَعَمَ الْحَسَنُ : عَلَى أَبِي بَكْرٍ خَفِيًّا . **وقيل :** جَلِيًّا .

وقولُ الشَّيْعَةِ : عَلَى عَلِيٍّ . . قَدْ حُجَّ فِي أَكْبَرِ الصَّحَابَةِ جَهْلًا أَوْ عِنَادًا ، بَلْ فِي عَلِيٍّ ؛ إِذْ لَمْ يَقُمْ بِالْأَمْرِ ، بَلْ فِي اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ ؛ لِنَائِيهِمَا عَلَيْهِمْ .

وَلَوْ نَصَّ عَلَيْهِ . . لَتَوَاتَرَ وَلَمْ يُنْكَرْ ، وَلا حُجٌّ بِهِ ، وَهُوَ مُنْتَفٍ ؛ لِقَبُولِهِ الشُّورَى ، وَقَوْلِهِ لَطَلْحَةَ : (إِنْ أَرَدْتَ بَايَعْتُكَ) وَمَعَاضِدَتِهِ لَهُمَا ، وَإِشَارَتِهِ عَلَيْهِمَا بِالْأَصْلَحِ ، وَصَلَاتِهِ مَعَهُمَا ، وَإِنْكَارِ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ لَهُ ، وَقَوْلِ الْعَبَّاسِ لَهُ : (اْمْدُدْ يَدَكَ أَبَايَعُكَ) .

ثُمَّ أَجْمَعُوا عَلَى أَبِي بَكْرٍ ، فَكَانَ الْإِمَامَ الْحَقُّ بَعْدَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَانْقَادَ لَهُ مَنْ تَخَلَّفَ كَعَلِيٍّ ، وَاعْتَذَرَ لَهُ ، وَسَمَّوْهُ خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ، وَأَثْنَوْا عَلَيْهِ حَيًّا وَمَيِّتًا .

وقد يُحتجُّ بنحوٍ : ﴿ سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَىٰ بِأَيْسٍ شَدِيدٍ ﴾ ، والداعي : إمَّا أبو بكرٍ أو عُمرُ أو عثمانُ ، « اقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي ؛ أَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرُ » ، « الْإِمَامَةُ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً » ، واستخلافه في الصَّلَاةِ ، وَلَمْ يَعْزَلْهُ .

وَزَعَمَ الشَّيْعَةُ : أَنَّهُ عَلِيٌّ ؛ بِمُفْتَرِيَاتٍ .

وبانتفاءِ الْعِصْمَةِ وَالْأَفْضَلِيَّةِ وَالنِّصِّ فِي غَيْرِهِ . وَهُوَ مَمْنُوعٌ .

وَبـ ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ إِلَى ﴿ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ أَي : مَا وَلِيُّكُمْ إِلَّا هُمَا وَعَلِيٌّ ؛ إِذْ هُوَ الَّذِي تَصَدَّقَ بِخَاتَمِهِ رَاكِعًا ، وَالْمَرَادُ وَلِيُّ التَّصَرُّفِ لَا النَّصْرَةِ ؛ لِتَنَاوُلِهِ الْكُلَّ .

قُلْنَا : بَلْ وَلِيُّهَا لَا وَلِيَّهَ ؛ لِمَا قَبَلَ الْآيَةُ وَبَعْدَهَا .

وَوَصَفُ الْمُؤْمِنِينَ مَدْحٌ لَهُمْ وَزِيَادَةُ شَرَفٍ لَا تَقْيِيدٌ .

﴿ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ لِلْعُطْفِ ؛ أَي : وَيُرْكَعُونَ فِي صَلَاتِهِمْ ، لَا كَصَلَاةِ الْيَهُودِ .

وَالْحَصْرُ إِنَّمَا يَرُدُّ نَفْيًا لِمَا فِيهِ نِزَاعٌ ؛ وَإِذَا ذَاكَ لَمْ تَكُنْ إِمَامَةً .

وَحُمِلَ صِغَةُ الْجَمْعِ عَلَى الْوَاحِدِ بِلا دَلِيلٍ . . . بَعِيدٌ .

وَوَلَايَةُ التَّصَرُّفِ حِينَئِذٍ لَمْ تَكُنْ ، وَصَرَفُهَا إِلَى الْمَالِ لَا يَصُحُّ فِي حَقِّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ .

وَبـ « مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ . . . فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ » ، « أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى ، إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي » .

قُلْنَا : لَا عِبْرَةَ بِالْأَحَادِ فِي مُقَابَلَةِ الْإِجْمَاعِ ، وَدَعْوَى الثَّوَاتِرِ مُكَابَرَةٌ ،

وكفأكَ عَدَمَ الاحتِجَاجِ ، وبه دُفِعَ : (سَلَّمُوا عَلَيْهِ بِأَمْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ) ، (إِنَّهُ إِمَامُ الْمُتَّقِينَ) ، (هَذَا خَلِيفَتِي عَلَيْكُمْ) ، (أَنْتَ الْخَلِيفَةُ بَعْدِي) ، (أَنْتَ أَخِي وَوَصِيِّي وَخَلِيفَتِي بَعْدِي وَقَاضِي دِينِي) - بالكسر - ، ولو سَلَّمَ . فغَايَتُهُ ثبُوتُهَا لَهُ مَالًا ، ولا يَلْزَمُ مِنْهُ نَفْيُ إِمَامَتِهِمْ قَبْلَهُ .

فَعُمَرُ ؛ لِعَهْدِ أَبِي بَكْرٍ إِلَيْهِ وَإِجْمَاعِهِمْ عَلَيْهِ ، فَعُثْمَانُ ؛ لِجَعْلِ عُمَرَ الْأَمْرِ شُورَى ثُمَّ أُجْمِعَ عَلَيْهِ ، فَعَلِيَ إِجْمَاعًا ، وَلَا عِبْرَةَ بِمَنْ نَفَاهُ .

وَأَفْضَلِيَّتُهُمْ كَذَلِكَ بِاتِّفَاقِ الْأَكْثَرِ ؛ إِذَا نَأَى بَأَنَّ لَهُمْ دَلِيلًا ، ﴿ وَسَيَجَنِّهَا الْأَنْفَى ﴾ وهو أَبُو بَكْرٍ ، « وَاللَّهِ مَا طَلَعَتْ شَمْسٌ وَلَا غَرَبَتْ بَعْدَ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ عَلَى أَحَدٍ أَفْضَلَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ » ، « مَا يَنْبَغِي لِقَوْمٍ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ » ، « خَيْرُ أُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ » ، « لَوْ كَانَ بَعْدِي نَبِيٌّ . . . لَكَانَ عُمَرُ » ، « عُثْمَانُ أَخِي وَرَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ » ، « مَا لِي لَا أَسْتَخِي مِمَّنِ اسْتَخَيْتَ مِنْهُ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَنِ » .

وَقَالَ الشَّيْعَةُ : عَلِيٌّ ؛ بِنَحْوِ : ﴿ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ﴾ ، ﴿ إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْنِ ﴾ ، ﴿ وَجِبْرِيلُ وَصَلِحُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، وَحَدِيثِ آدَمَ ، وَالطَّيْرِ ، مَعَ أَنَّهُ أَعْلَمُ ، وَأَزْهَدُ ، وَأَشْجَعُ ، وَأَفْصَحُ ، وَأَجْوَدُ ، وَأَسْبَقُ إِسْلَامًا ، وَأَكْثَرُ عِبَادَةً ، وَأَحْسَنُ خُلُقًا .

قُلْنَا : الْكَلَامُ فِي الْأَكْرَمِ .

فَالسَّنَّةُ ، فَأَهْلُ بَدْرِ ، فَأُحَدِّدُ ، فَبَيْعَةُ الرِّضْوَانِ ، وَجَاءَ : أَنَّ الْحَسَنَيْنِ سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ » .

ثُمَّ فَضْلَى النِّسَاءِ : مَرْيَمُ ، فَفَاطِمَةُ ، فَخَدِيجَةُ أَوْ عَائِشَةُ ، فَآسِيَةُ ، ثُمَّ الْفَضْلُ لِلْعِلْمِ وَالتَّقْوَى ، وَبِهِمَا فَضْلَ ذَوِيهِ .

وتعظيم الصحابة واجب ، والكف عن القدر فيهم ؛ لثناء الله ورسوله
عليهم ، ومن تأمل مناقبهم ومآثرهم وبذل مهجهم في نصرتهم . علم
براءتهم مما عزي إليهم مما نزل كتابنا عنه .
وتوقف علي في بيعة أبي بكر ؛ لحزنه ، وعن نصره عثمان ؛ لعدم
رضاه ، وقصاص قتلته ؛ لشوكتهم ، وبيعته ؛ لعظم المصيبة .
وتوقف بعضهم عن محاربة من بغى عليه ؛ لتخيره لهم .
وهو المصيب في حرب الجمل وصفين والخوارج ، ومخالفة بغاة
لا فسقة .

(خاتمة)

في أشرار الساعة

قد ورد أحاديث كثيرة بظهور إمام من ولد فاطمة ، يملأ الأرض
عدلاً ، ونزول عيسى ، وخروج الدجال ، ويأجوج ومأجوج ، والدابة ،
وطلوع الشمس من مغربها ، وخسوفات ثلاثة ، وقلة العلم والأمانة ،
وكثرة الجهل والخيانة ، ورياسة الفسقة والأراذل ، وإشفاء الإسلام على
الزوال ، وتقارب الزمان ، والظاهر : أنه عند قرب الساعة ، فلا ينافي
خيرية آخر الأمة الوارد بها : « مثل أمتي مثل المطر لا يدرى أوله خير أم
آخره » .